



المصطلح العلمي وإشكالية التعددية (المصطلح السوسيري أنموذجًا)

إعداد

د. محمود حمزه محمد

مدرس بكلية الألسن - جامعة الأقصر

الاستشهاد المرجعي

محمود حمزه محمد (2023). المصطلح العلمي وإشكالية التعددية
(المصطلح السوسيري أنموذجًا). - حوية كلية الآداب. جامعة بني سويف.
مج 12: ج 2.. ص ص 603-654

المستخلص:

يهدف البحث إلى تناول المصطلح العلمي بشكل عام، من حيث ماهيته وصياغته في اللغة العربية، كعتبة للوصول إلى تناول أهم إشكالياته في واقعنا العربي المعاصر، وهي إشكالية التعددية المصطلحية، وذلك من خلال المنهج الوصفي، وحتى لا تكون الدراسة نظرية، كان الطرح عبر تمثيل عملي من خلال اختيار نموذج حي، يمكن من خلاله تلمس هذه الإشكالية، وبيان أسبابها، ومقترحات حلها، فكان اختيار المصطلح اللساني، وتحديدًا مصطلح العالم السوسيري (فردينان دي سوسير)، الذي وصل إلينا من خلال مذكراته، التي أصبحت مرجعًا محوريًا لمن جاء بعده من علماء اللسانيات، وذلك من خلال ما خلفه

من فكر لسانى أحدث من خلاله قطيعة معرفية بعلوم من سبقوه في هذا المجال، فقد عكف المترجمون الذين ينتمون إلى لغات مختلفة على ترجمة هذه المذكرات كل بلغته، لينهل بعد ذلك الدارسون من هذه المصطلحات، ولأسباب كثيرة ستذكر في سياق البحث حدث نوع من الاختلاف -الذي يفسد للعلم قضية- في ترجمة هذه المصطلحات، فأصبح لدينا مصطلح أجنبي يقابله عدد من المصطلحات العربية، وهو ما يأباه المنهج العلمي، لما لذلك من أثر خطير في تلقي العلوم وتمثلها، هذه العلوم التي تتطلب مصطلحات محددة المفاهيم حتى يمكن فهما على الوجه الصحيح، وخصوصاً لدى الباحثين المبتدئين، لينتهي البحث بعدد من النتائج والمقترحات التي تسهم في حل هذه الإشكالية.

كلمات دالة: إشكالية - التعددية المصطلحية - لسانيات - دي سوسير - ترجمة

مقدمة:

لا يزال المصطلح العلمي في عالمنا العربي في مرحلة الفوضى، وهذا إن دل فإنما يدل على واقع علمي عربي مأزوم، فانضباط المصطلح العلمي نتيجة مباشرة لفهم صحيح للعلوم، وفي أغلب الأحيان يكون صوغ المصطلح الأساس ناتجاً من نواتج أصحاب العلم، ولعدم إنتاج العرب في الوقت الراهن - لعلم من العلوم، واقتصار دورهم على الاستهلاك العلمي والمعرفي، لعلوم أولئك المختلفين في اللغة وطريقة التفكير، ظهرت مشكلة تعدد المصطلح العلمي الذي يعد الأساس الذي يبنى عليه الفهم الصحيح لأي علم من العلوم، وأصبح لدينا مصطلح أجنبي في مقابل عدد من المصطلحات العربية، مما سبب حالة من التشتت والإرباك خصوصاً لدى المبتدئين في علم من العلوم.

لذلك فأهم أسباب اختيار هذا الموضوع هو إزالة اللبس والغموض المتعلق بهذا الموضوع عند كثير من الباحثين المبتدئين الذين يعانون من هذه الإشكالية أشد العناء.

وعليه يهدف البحث إلى:

أ- بيان ماهية المصطلح العلمي وعلاقته بعلمه.

- ب- كيفية صياغة المصطلح العلمي في اللغة العربية.
- ج- بيان إشكالية تعدد المصطلح اللساني بمثال تطبيقي.
- د- أسباب هذه الإشكالية، والمقترحات التي قدمها العلماء لحلها.
- هـ- تقديم بعض المقترحات التي قد- تسهم في حل هذه الإشكالية.

أما الدراسات السابقة: فقد ظهر عدد من الدراسات التي تناولت موضوع المصطلح العلمي من اتجاهات مختلفة، أما الدراسات التي قد تلتقي مع هذه الدراسة-في حدود علم الباحث-فهي:

أولاً: دراسات عن المصطلح اللساني عامة، وهي:

- 1- المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، د.أحمد مختار عمر، مجلة عالم الفكر، مجلد (20)، العدد (3)، 1989م.

ثانياً: دراسات عن المصطلح السوسيري خاصة، وهي:

- 2- إشكالية المصطلح اللساني في ترجمة النصوص اللغوية (ترجمات كتاب دروس في اللسانيات العامة) لفردينان دوسوسير أمودجًا، رسالة ماجستير، إعداد: زهيرة كبير. كلية الآداب واللغات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014م.

ومن خلال النظر في الدراسات السابقة، تبين الاختلاف بين هذه الدراسة وما سبقها من دراسات؛ فالدراسة الأولى ركزت على مصطلح (الألسنية)، كما تحدثت عن واقع المصطلح اللساني العربي والاتجاهات السائدة في صوغه، مع عرض لأهم معاجم المصطلحات اللسانية، وكذلك استعرضت سبباً من المصطلحات اللسانية لإظهار مدى الاضطراب في صوغها، والوسائل التي من خلالها يتم ضبط المنهجية، وكيفية توحيد المصطلح على المستوى العربي، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تعرضت لتعددية المصطلح اللساني بشكل عام، مع

محدودية المصطلحات التي تم التمثيل بها. أما الدراسة الثانية فإنها اقتصر على (الفصل السابع) من الترجمتين (التونسية والمصرية) لمذكرات دي سوسير، والذي يحمل عنوان (La phonologie) للمقارنة بين ترجمة المصطلحات الواردة فيه لتبين الاتفاقات والاختلافات بين الترجمتين.

وبهذا يظهر الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، إذ يركز البحث على أشهر المصطلحات اللسانية عند (سوسير)، مع توسيع نطاق البحث الذي لم يقتصر على ترجمة بعينها بل امتد ليشمل كتابات علماء اللسانيات؛ لإبراز حجم التعددية في استخدام المصطلح العلمي.

أما عن منهج البحث: فقد اقتضت طبيعة الدراسة أن يكون المنهج، هو المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الإشكالية من خلال التركيز على أهم جوانب الموضوع، بداية من تعريف المصطلح العلمي، مروراً بطرائق صوغه في العربية، بشكل موجز مع مراعاة عدم الإخلال بالمضمون، وصولاً إلى مناقشة إشكالية التعددية المصطلحية، وذلك بتتبع هذه المصطلحات في ترجماتها المختلفة، وفي كتابات علماء اللسانيات، والمعاجم والقواميس التي تهتم بالمصطلح اللساني، والتي تتخذ في معظمها المصطلح الأجنبي منطلقاً للبحث عن مقابل عربي، ونقد الطريقة التي تمت بها عملية ترجمة المصطلح، إذا تطلب الأمر ذلك، انتهاءً بعرض أسباب هذه التعددية، وعرض لبعض آليات توحيد المصطلح العلمي، ومن ثمّ يتسنى للقارئ فهم هذه المشكلة بشكل عملي.

وفي إطار منهج البحث يجب التنويه إلى أنه سيتم ذكر المصطلح بداية بين قوسين () باللغة الفرنسية، على اعتبار أصله الفرنسي، اعتماداً على المصدر الفرنسي، وتحت المصطلح الإنجليزي اعتماداً على الترجمة الإنجليزية لكتاب دي سوسير، وبعد ذلك سيتم إيراد الترجمات لهذا المصطلحات، وفقاً لمجالاتها اللغوية (صوتية، صرفية، تركيبية، دلالية)، مع

الأخذ في الاعتبار أن هناك من ترجم عن الأصل الفرنسي، وهناك من ترجم عن لغة وسيطة كالإنجليزية، لذلك فعند الاستشهاد برأي من ترجم عن الفرنسية سيتم ثبت المصطلح بالفرنسية، وعند الاستشهاد بترجمة من ترجم عن الإنجليزية سيتم ثبت المصطلح بالإنجليزية، وللتفريق بين المصطلح الفرنسي والإنجليزي، سيوضع خط تحت الأخير.

المصطلح العلمي وأهميته

الاصطلاح من حيث اللغة، هو التصالح والاتفاق، واصطلاح فلان مع فلان، إذا تصالحا واتفقا على شيء محدد. (الزبيدي، 1969م، صفحة 551/6) والمصطلح مصدر ميمي للفعل (اصطاح) ومن المادة (صَلَحَ) التي جاءت في أغلب المعاجم ضد (الفساد)، وبين الاتفاق وإصلاح الفساد تقارب في الدلالة، فلا يتم إصلاح الفساد بين الناس إلا بالاتفاق. (حجازي د.، 1993م، صفحة 7)

يقول الجرجاني: "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول" (الجرجاني(ت:816هـ—)، 1985م، صفحة 28)، ومن هذا التعريف نخلص إلى أن المصطلح العلمي، هو كلمة تجردت من معناها العام في اللغة لتدل على مفهوم أو معنى مخصوص متفق عليه، تحول من معناه العام في اللغة إلى معنى آخر في عرف جماعة محددة، وضوعه للتعبير عن معنى خاص يتناسب مع قواعد لغتهم، وطريقة تفكيرهم وتعبيرهم، والتي تتمايز بالطبع في اللغات الأخرى، فأصحاب البلد الذي يولد فيه العلم ويتطور يفرضون على غيرهم جزءًا كبيرًا من المصطلحات (بيتوي، 1983م، صفحة 160/52)

وإذا كانت اللغة كما عرفها ابن جني: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" (جني(ت:392هـ—)، د.ت، صفحة 33/1)؛ فإنه يتبين أن اللغة تتكون من بنى أصغرها الصوت الذي يكون الكلمات، التي بدورها تكون الجمل والعبارات، لتكفل اللغة لأصحابها

التفاهم والتواصل فيما بينهم، ولأن الحياة دائماً في تطور وتجدد، فاللغة إذا لم تستطع مواكبة هذا التطور، فإنها تفقد صلاحيتها، وتكون في عداد اللغات الميتة، وحتى تستطيع اللغة مواكبة هذا التطور، لابد لها من كلمات ومفردات جديدة تعبر عن كل ما هو جديد، تساعدها في عملية النمو والتطور، بجانب المصطلح العلمي الذي يختص بكل علم من العلوم، ويتطور الحياة، ولحاجة اللغة بشكل مستمر إلى كلمات تسد بها حاجتها لمواكبة كل جديد يطرأ في حياة البشر، وخصوصاً مع تطور العلوم والثورة العلمية والمعرفية، ظهر علم جديد وهو (علم المصطلح)، الذي يدخل في نطاق علم اللغة التطبيقي.

وإن وجود هذا العلم سابق لتسميته، فقد رأينا كيف استطاعت الحضارة الإسلامية وضع العديد من المصطلحات، كمصطلحات الفقه وأصوله، وغيرهما من العلوم استجابة لعلوم جديدة طرأت على المجتمع الإسلامي الجديد، لذلك لا يوجد علم بغير مصطلحات، ومن أراد إدراك علم من العلوم فعليه أولاً معرفة مصطلحاته، فالمصطلحات كما قالوا: مفاتيح العلوم، وفي نفس الوقت لا يصل العلم إلى مرحلة النضج والاكتمال إلا بتمخضه عن مصطلحات توضح ملامحه؛ لأن المصطلح هو الثمرة القسوى لأي علم من العلوم. (المسدي، د.ت،

صفحة 11

والمصطلح من حيث التقسيم ينقسم إلى مصطلح عام وخاص، فقد حدد (فوستر) مجال كل من علم المصطلح العام، بأنه الذي يتناول طبيعة المفاهيم، وخصائصها وعلاقاتها، ونظمها، ووصفها (التعريف والشرح)، وطبيعة المصطلحات ومكوناتها، وعلاقاتها الممكنة، واختصاراتها، والعلامات والرموز، والتخصيص الدائم والواضح للرموز اللغوية، وأنماط الكلمات والمصطلحات، وتوحيد المصطلحات والمفاهيم، ومفاتيح المصطلحات الدولية، وتدوين المصطلحات، ومعجمات المصطلحات، والمداخل الفكرية، ومداخل الكلمات، وتتابع المداخل، وتوسيع المداخل، وعناصر معطيات المفردات، ومناهج إعداد معجمات المصطلحات وكلها

من القضايا العامة التي لا ترتبط بلغة من اللغات، أما علم المصطلح الخاص فهو الذي يعنى بالمصطلحات في لغات بعينها. (حجازي د.، 1993م، صفحة 20)

ثنائية المفهوم والعلامة.

يجب التفريق بين مفهوم المصطلح وعلامته اللغوية، فهما وجهان لعملة واحدة، فالمفهوم بناء نظري يمثل جزءًا من الفكر، فهو ذو طبيعة ذهنية يمكن من تصنيف الوقائع الموجودة في العالم الخارجي بالارتكاز على التجريد، فهو مجموع الأحكام المنسجمة بخصوص موضوع ما، يعبر عنه عن طريق العلامة اللغوية التي تعينه. (السدي، 2007م، صفحة 253)، والمفهوم يسبق العلامة التي تعبر عنه، والصلة بينهما مقصودة معيارية مختارة، وينشأ المفهوم من طبيعة الشيء ووظيفته مما يترتب عنه أن يكون لكل مفهوم مصطلح واحد لا تشويش فيه (الحمزاوي، 2000م، صفحة 181/ع 90)، وإذا كانت العلامة اللغوية وفق ما رأى دي سوسير تتكون من دال ومدلول، تجمعهما علاقة اعتباطية يصطلح عليها المجموعة اللغوية بشكل عام، فالمصطلح علامات لغوية تحمل مفاهيم خاصة، قد توجد هذه العلامات ضمن قاموس اللغة، وقد لا توجد وإن وجدت فهي تفارق كلمات اللغة في الدلالة مفارقة لا تبقي غير اتفاق في الشكل، فالمصطلح بهذه الكيفية مواضعة مضاعفة، أو اصطلاح داخل اصطلاح، وإن كانت العلامة اللغوية شاهد على غائب، فالمصطلح العلمي شاهد على شاهد على غائب، وإذا كان المنطق بمقولاته وأنساقه وأقيسته بمثابة رياضيات العقل التجريدي، فإن الجهاز المصطلحي لأي علم من العلوم يعد بمثابة اللغة الصورية لهذا العلم. (المسدي، د.ت، الصفحات 13-15)

طرائق صوغ المصطلح العلمي في اللغة العربية

أولاً: الاشتقاق

تتميز اللغة العربية وسائر اللغات السامية بخاصية الاشتقاق، وهي الكيفية التي يحدث بها التوالد والتكاثر في اللغة العربية، يقابلها في اللغات الهندوأوروبية خاصية النحت التي سيأتي تفصيلها في موضعها، والاشتقاق من أهم طرائق نمو اللغة العربية وأكثرها فاعلية وأهمية، والذي بدونها ما كان لهذه اللغة أن تحيا وتستمر، فقد أفادت اللغة العربية خلال تاريخها من الاشتقاق في تكوين كلمات عربية جديدة معبرة عن مفاهيم مستحدثة، في الفقه والنحو والعروض والكيمياء والرياضيات والهندسة، ويقصد بالاشتقاق أن نكوّن لفظاً عربياً جديداً من مادة عربية عرفت المعاجم العربية، وبوزن عربي عرفه النحاة (حجازي د.، 1993م، صفحة 35)، غير أن هناك مشكلة ظهرت وهي أن ثمة أوزاناً جعلها النحاة سماعية ولا يقاس عليها، بينما يتطلب النمو العلمي طرائق لغوية مناسبة لتكوين المصطلحات الجديدة، كما وجد عدد من المصطلحات العربية الصحيحة المتداولة في كتب المحدثين، لذلك قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قبول السماع من المحدثين، بشرط دراسة كل كلمة على حدة قبل إقرارها (حجازي د.، 1993م، صفحة 40)، ومن خلال النظر في أقوال العلماء حول الاشتقاق وجد أنهم قسموه لعدد من الأنواع- أشهرها- صغير وكبير وأكبر، لكن، هل كل أنواع الاشتقاق تعد من طرائق نماء اللغة العربية وتكاثرها؟ هذا ما سيتضح من خلال التعريف بكل نوع من أنواعه.

1- الاشتقاق الصغير: قسم ابن جني الاشتقاق إلى صغير وكبير، وهو يرى أن الصغير هو الاشتقاق المتداول بين الناس، وهو الذي ينحصر في مادة واحدة تحتفظ بترتيب حروفها، وتجمع بين معاني الكلمات المشتقة، وإن اختلفت الصيغة والمبنى، وذلك مثل: (س ل م) التي يأخذ منها معنى السلامة، وسَلِمَ، وَيُسَلِّمُ، وسَلَّمَ، وسَلَّمَان، وسَلَّمِي، والسَّلِيمُ، وهكذا

في بقية الباب وبقية الأصول، كـ(ض ر ب) و(ج ل س). (جني(ت:392هـ)، د.ت، صفحة 134 / 2)، ومما سبق يظهر أن المفردات المشتقة الجديدة هي نتاج جذر وصيغة صرفية، فـ(سَالَمَ) تتكون من جذر وهو(س ل م) وصيغة صرفية وهي (فَاعَلَ)، مع الوضع في الاعتبار أن كل المشتقات الجديدة تحتفظ بالمعنى النووي الموجود في الجذر كوجود السلامة في (س ل م) (البوشيخي، 2007م، صفحة 32)، ويسمى هذا النوع من الاشتقاق بالتوليدي، وهذا النوع من الاشتقاق هو النوع الذي يتصل رأسًا بقضية صوغ المصطلحات ونماء اللغة (المسدي، د.ت، صفحة 32)، إذ أنه من جذر واحد يمكننا الحصول على عدد كبير من المفردات من أفعال وأسماء وصفات، حتى إن بعض علماء المصطلح يرى أنه يمكن اشتقاق ما لا يقل عن مئتي لفظ من كل فعل وقد يزيد عن الثلاث مائة لفظ، لا نستخدم منها بشكل فاعل أكثر من ثلاثين لفظًا، ودلل على فاعلية الاشتقاق في إمداد اللغة العربية بالمصطلحات الجديدة بدراسة إحصائية أجريت على ثلاثين ألف مصطلح في معاجم الطب والتشريح، ولوحظ أن هذا العدد الهائل من المصطلحات أشتق من مائة وخمسين جذرًا فقط، إضافة إلى أجزاء الجسم (الخطيب، 2000م، الصفحات 516-517 م 75 ع3)، ومن المصطلحات التي تكونت من خلال هذا النوع من الاشتقاق كلمات جاءت على صيغة اسم الفاعل (فاعل) مثل: (ماصّ- طارد)، ومنها ما جاء على وزن (فَعَلَ) مثل: (خَدَّر- حَضَّر)، كما أفادت المصطلحات العربية الحديثة من وزن (فَعَّلَ) في وضع العديد من المصطلحات مثل: (وَرَيْشَ من كلمة ورنيش Varnish) وغيرها على هذا الوزن، ومنها ما جاء على وزن (تَفَعَّلَ) مثل: (تَكَلَّسَ من Calcification)، ومنها ما جاء على وزن (فَعَلَ)، وهو من الأوزان التي استخدمت في اللغة العربية للدلالة على الأمراض والعيوب، مثل: (البَدَد) وهو تباعد يدي الفرس، ووزن (فَعَال) الذي دل في العربية على الأمراض مثل، (عُرَاق) وهو كثرة العرق مع رائحة كريهة، ووزن (فُعُول)، وصيغت عليه مصطلحات مثل، (ضُمُور) مثل الضمور العضلي (حجازي د.، 1993م، صفحة 40 وما بعدها)، ومن المصطلحات ما جاء على صيغة (مُسْتَفَعَلَ) التي

استخدمها العرب للدلالة على الناتج من فعل، فقيل على منتج كيماوي أو طبي: (مُسْتَحْضَر) Product، وعلى ناتج مستدر من اللبن (مُسْتَحْلَب) emulsion، وهناك من الصيغ التي لم يتفق الجمهور على قياسيتها كالصفة المشبَّهة (فَعُول)، بمعنى (صالح لـ)، أو (قابل لـ)، أو (من طبعه أن)، أو (في وسعه أن) فيما يقابل اللاحقة (able) أو أحد شكلها الآخرين (ible-ble)، وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارًا بأن تترجم هذه الكلمات بالفعل المضارع المبني للمجهول، فيقال مثلاً في مقابل (washable) (يُغْسَل)، وفي مقابل (fusible) (يُضَهَر)، ورغم قلة ورود صيغة (فَعُول) في المعاجم العربية بهذا المعنى، إلا أن هناك أمثلة منها: (فخور، وعبوس)، مما يسوغ القياس على هذه الصيغة، فيقال على: (washable) (غَسُول)، و(fusible) (ضَهُور)، ومن المصطلحات ما قيس على قياس من باب التوسع في اللغة لمجاراة المستجدات العلمية المتسارعة، فكما قال العرب في المشتركة في الجنس (متجانسة)، قيل قياسًا، المشتركة في الكتلة، (متكاتلة) (الخطيب، 2000م، صفحة 518 وما بعدها)، ورغم أصالة خاصية الاشتقاق في توليد المفردات والمصطلحات في اللغة العربية، حتى وسمت بأنها اشتقاقية، إلا أنها اعتمدت أيضًا في تكاثرها على خاصية الإلصاق كإضافة (الياء والتاء) إلى المصدر الصناعي للدلالة على بعض الأمراض كـ(صدفيّة وحساسية)، وإضافة (ياء النسب) في (نخاعي وتشخيصي)، وإضافة (الياء والألف والتاء) في (منايعات) وإضافة (الألف والنون والياء)، في (نفساني)، وإضافة (الياء والتاء) إلى الضمير (هو) في (هوية)، وإلى الضمير (أنا) في (أنانية)، وإلى أداة الاستفهام (كيف) في (كيفية) (البوشيخي، 2007م، صفحة 34)، و (الخطيب، 2000م، صفحة 517)

2- الاشتقاق الكبير: وهذا النوع من الاشتقاق يسمى القلب في اللغة، وهو أن يكون بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقة تناسب في اللفظ والمعنى مثل: (جذب الشيء،

وجبذه)، و(أمعن النظر، وأنعمه) وهذا النوع لا يعد من مصادر نماء اللغة العربية، فهو وإن جاز اعتباره نوعًا من أنواع الاشتقاق إلا أنه مظهر معجمي فقط، فهو ظاهرة أفقية لا يمكن إجراؤها على طبقات المادة اللغوية، كما حدث في الاشتقاق الصغير (التوليدي)، كما يرجح أن يكون هذا النوع في أصل منشئه شذوذًا في الوضع أو لحنًا، أو تنوعات لهجية بين القبائل، فالقلب وإن كان يؤدي إلى نوع من الأزواج المعجمية، إلا أنه لا يحمل قيمة وظيفية ولا مردودًا دلاليًا. (المسدي، د.ت، صفحة 33)

3- الاشتقاق الأكبر: وهو ما يسمى الإبدال، وهو أخذ لفظ من لفظ مع وجود تناسب بين اللفظين في المعنى والمخرج، واختلاف في بعض الحروف، مثل: (نعق، ونهق)، فالمعنى متقارب في كل منهما فكلاهما يدل على الصوت الممقوت المكروه، وليس بينهما تناسب في اللفظ؛ لأن كلا الكلمتين يحتوي على حرف لا يوجد في الكلمة الأخرى، غير أن الحرفين المختلفين (العين والقاف) متناسبان في المخرج، وقد توسع بعض العلماء في التعريف، فلم يقصروا الإبدال على التناسب في المخرج، بل جعلوه بحيث يتناول إبدال حرف من حرف مطلقًا، مثل: (الخرق) وهو الثقب، و(الخرب) والخرب كل ثقب مستدير، و(الخرت) ثقب الأذن وغيرها، وليس هناك تناسب بين (القاف، والباء، والتاء) في المخرج. (المغربي، 1908م، صفحة 18) ولا يعد هذا النوع أيضًا من طرائق نمو اللغة؛ لأنه لا يقوم على فروق دلالية بين الكلمتين اللتين حدث فيهما الإبدال، وإنما يؤدي إلى خلق كلمتين متعاوضتين قاموسيًا. (المسدي، د.ت، صفحة 34)

ومما سبق يظهر أن الاشتقاق الصغير هو الوحيد الذي من خلاله تتوالد اللغة وتتكاثر، دون الاشتقاق الكبير أو الأكبر، يقول الشيخ مصطفى المغربي في سياق حديثه عن الاشتقاق: "وما قلناه آنفًا من أن الاشتقاق من وسائل نمو اللغة وتوالد موادها وتكاثر كلماتها، إنما نعني به ما يسمونه الاشتقاق الصغير،... وهذا النوع من الاشتقاق هو الذي يتبادر إلى الذهن عند الإطلاق؛ لأنه الأوسع دائرة، والأكثر نتائجًا، وإلا فإن في لغة العرب وسائل أخرى

لنموها وتكاثر كلماتها، هي من قبيل الاشتقاق الصغير المذكور إلا أنها تجري على نمط آخر، وتتحرك في دائرة أضيق، وأريد بها (القلب)، و(الإبدال)، و(النحت). " (المغربي، 1908م،

صفحة 14)

ثانيًا: المجاز

المجاز من سنن العرب في لغتها، يقول ابن قتيبة: "وقد تبين لمن قد عرف اللغة أن القول يقع فيه المجاز، فيقال: قال الحائط فمال، وقُل برأسك إليّ، أي أمله، وقالت الناقة، وقال البعير" (الدينوري(ت:276هـ)، 2007م، صفحة 73)، وعرف ابن جني المجاز في سياق تعريفه الحقيقة فقال: "الحقيقة ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز ما كان بصد ذلك، وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي: الاتساع، والتوكيد والتشبيه" (جني(ت:392هـ)، د.ت، صفحة 442 / 2)، فالمجاز هو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له في الحقيقة، ومن خلال هذا الاستعمال تنتقل الكلمة من مجالها اللغوي العام إلى مجال اصطلاحي خاص، من باب التوسع في اللغة.

وخاصية المجاز من طرائق توليد المصطلح ونمو اللغة، وهو من الطاقات الاستيعابية للمدلولات والمعاني الجديدة في اللغة دون الحاجة إلى دخول ما هو غريب عليها، ودون إقحام لطرائق لا تتلائم مع طبيعتها، وقد استخدم العرب المجاز منذ الجاهلية في توليد دلالات جديدة، فنقلوا دلالة كلمة (الفصاحة) كميزة للبن الذي أزيلت رغوته وبقي خالصه إلى الدلالة على حسن الكلام وجودته، ودلالة (الشك) من الوخز الذي يؤلم الجسم، إلى الدلالة على التردد والحيرة الذي يؤلم النفس والعقل، و(الإبهام) من الظلام الكثيف إلى الغموض، و(البلاغة) من بلوغ غالية المسير إلى الإيجاز والمنطق الجيد، و(المجد) من امتلاء بطن الدابة بالعلف إلى امتلاء حياة المرء بالأشياء النبيلة (الخطيب، 2000م، صفحة 513)، وبمجيء الإسلام تولد العديد من المصطلحات الشرعية عن طريق المجاز، كـ (الإثم) الذي هو في اللغة البطء

والتأخر (فارس(ت:395هـ)، 1979م، صفحة 60 / 1)، وفي الشرع الذنب الموجب للعقوبة في الآخرة. (سانو، ٢٠٠٠ م، صفحة 24)، و(الأذان) الذي يدل في اللغة على مطلق الإعلام، وفي الشرع على الإعلان عن وقت الصلاة بمواعيد محدودة بألفاظ معلومة (الجراني(ت:816هـ)، 1985م، صفحة 15)، و(الإجماع) في اللغة الاتفاق، وفي الشرع اتفاق المجتهدين من أهل الحل والعقد من أمة النبي صلى الله عليه وسلم على أمر شرعي. (سانو، ٢٠٠٠ م، صفحة 35)، وغير ذلك الكثير من المصطلحات الشرعية، وفي العصر الحديث يوجد الكثير من المصطلحات، مثل: (السيارة) التي هي في الأصل القافلة، والآن تدل على المركبة التي تسير على أربع عجلات، وتعمل من خلال محرك، و(السفرة) التي هي في الأصل طعام المسافرين، والآن تدل على مائدة يوضع عليها الطعام. "والمجاز رغم كونه مرغوبًا فيه أحيانًا، فهو في مجال التوليد المصطلحي محدود من حيث إمكانية التوسع في استخدامه، ومن حيث إمكانية توافق أذواق المصطلحين في ارتجاله من تراث غني بالمترادفات أو شبه المترادفات" (الخطيب، 2000م، صفحة 515)

ثالثًا: النحت

عرّف العرب ظاهرة النحت قديمًا، فنحتوا كلمات من مركبات تحفظ ولا يقاس عليها،(بَسَمَل) قال: بسم الله، و(حوقل) قال: لاحول ولا قوة إلا بالله، ويعد الخليل بن أحمد من أوائل من تكلموا عن النحت حيث قال: "إن العين لا تتألف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلا أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل (حي على)،... فهذه كلمة جمعت من (حي) ومن (على)، وتقول منه (حيعل) يحيعل حيعلة، وقد أكثرت من الحيعلة أي من قولك: (حي على)، وهذا يشبه قولهم تعبشم الرجل وتعبقس، ورجل عبشمي إذا كان من عبد شمس، أو من عبد قيس فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة، واشتقوا فعلا" (الفراهيدي(ت:170هـ)، صفحة 60 / 1)، وتعد ظاهرة النحت من الظواهر التي تنمو بها اللغة العربية واللغات السامية بشكل عام، إلا إنها تعتبر ظاهرة عارضة، وليست أصلية كالاشتقاق، على عكس اللغات

الهندية الأوروبية التي تعتمد على النحت في تكاثرها، عبر حركة استقطابية وطاقة تجاذبية، فتتولد الكلمات الجديدة من خلال ما يتصل بها من لواصق (السوابق والحشو واللواحق) (المسدي، د.ت، صفحة 30)، وتتكون الكلمة المنحوتة من مزج عنصرين أو أكثر، أو عن طريق لصق أو تركيب خارجي، وبهذا تظهر في اللغة مصطلحات جديدة لا تدخل تحت أي من الموازين الصرفية أو الاشتقاقية (عمر، 1989م، صفحة 19 م 20 ع3)، وعلى الرغم من اختلاف النحت عن الاشتقاق إلا أن عبدالقادر المغربي عده ضرباً من ضروب الاشتقاق؛ على اعتبار أن الاشتقاق نزع كلمة من كلمة، والنحت نزع كلمة من كلمتين. (المغربي، 1908م، صفحة 21)، لكن الدكتور محمود فهمي حجازي يرى أن الذي دفعه لذلك هو تناوله للنحت في إطار بحثه عن الاشتقاق والتعريب، (حجازي د.، 1993م، صفحة 73)، وكما استخدمت ظاهرة النحت قديماً استخدمت حديثاً لوضع العديد من المصطلحات الجديدة في اللغة العربية، كبعض الصفات مثل: (تحتربة-Subsoil)، وهي مجموع كلمتي (تحت تربة)، و(كهراكدة-electrostatic) من كلمتي كهرباء راكدة أو ساكنة، و(كهرمغناطيسي-electro-magnetic) (حجازي د.، 1993م، الصفحات 76-77)، وكبعض الأفعال مثل (تَشَاكَبَ) (تشابه في التركيب)، و(حلمأ) (تحلل في الماء)، وهناك بعض الأفعال المنحوتة التي أُلقيت في سوق الاستعمال اللغوي فكسدت، مثل (صَلَكَنَ) (استأصل الكُلوة) (الخطيب، 2000م، الصفحات 521-522)، وغيرها الكثير من المصطلحات، وقد أجاز مجمع اللغة العربية استخدام السوابق واللواحق والتوسع فيها لاستيعاب المصطلحات العلمية المتزايدة يوماً بعد يوم، ووضع لذلك بعض الضوابط التي تتفق مع طبيعة اللغة العربية وأحكامها، منها: قصر إلحاق السابقة العربية على لفظ عربي، مثل: (لاسلكي)، واللفظ المعرب تلحق به سابقة معربة، مثل: (بيوفيزيقا)، وبهذا لا يجوز مزج شقين لمصطلح واحد منحوت من لفظين مختلفي الأصل، وعلى الرغم من استخدام النحت في اللغة العربية، لاستيعاب المصطلحات العلمية الجديدة، إلا أنه ظل أسلوباً ناشراً، غير مستحب لأنه ينافي طبيعتها (مختار، 1984م،

صفحة 51 ع53)، والدليل على ذلك أن بعض الدراسات الإحصائية أجريت على ثلاثة معاجم صدرت عن مكتب تنسيق التعريب في مجالات مختلفة كالفيزياء، والنِّقْط، والطب، فلم تجد سوى (ثلاثة عشر) مصطلحًا صيغت بطريقة النحت من مجموع ما يزيد عن أحد عشر ألف مصطلح، هذا بالإضافة إلى أن البعض يرى أن المصطلحات المنحوتة الشائعة الاستخدام لا تتجاوز المائة مصطلح (الخطيب، 2000م، صفحة 522)

رابعًا: التركيب

وهو من طرائق وضع المصطلحات العلمية، والمقصود بالتركيب هو ترجمة مصطلح أجنبي مركب من جزئين إلى تركيب عربي من كلمتين أو أكثر للتعبير عن هذا المصطلح الأجنبي، ومن خلال التركيب تكون العديد من المصطلحات، والتركيب يختلف عن النحت، ففي النحت يُستغني عن بعض الصوامت والحركات من العناصر المكونة للمصطلح المنحوت، أما في التركيب فتحفظ العناصر المكونة للمصطلح على جميع حركاتها وسكناتها، لذلك تميل اللغة العربية إلى التركيب أكثر منها إلى النحت، وتنقسم المصطلحات المركبة في اللغة العربية في العصر الحديث إلى عدة أنواع منها:

1- التركيب المزجي العربي: تناول النحاة العرب المركب المزجي في إطار دراستهم (للعلم)، إلا أنه في العصر الحديث، ومع ظهور المصطلحات الحديثة تجاوز موضوع (العلم) إلى موضوعات أخرى، وفي مقدمتها المصطلحات التي تبدأ بالوحدة الصرفية (لا) أو (ما)، وتعد هذه التراكيب المزجية كلمة واحدة مركبة، ومن ثم تحمل علامة إعرابية واحدة في نهايتها، وقد عرفت اللغة العربية هذه المركبات منذ العصر الإسلامي، مثل: (لانهائية)، و(الأدرية)، حتى أصبحت هذه المركبات شائعة مستخدمة في كثير من العلوم كالفلسفة، والاجتماع، والسياسة، وعلم الكلام، وغيرها من العلوم، وفي العصر الحديث ورد الكثير من هذه المصطلحات العلمية في كثير من العلوم، منها ما هو مكون من (لا+اسم جامد) مثل:

(لافلز) في علم الفيزياء، وما هو مكون من (لا+صيغة نسب)، مثل: (لاساقى)، في علم النبات، ومثل: (لاجنسي)، في علم الحيوان، ومنها ما هو مكون من (لا+اسم مشتق)، مثل: (لامتجانس)، في علم الفيزياء، ومنها ما هو مكون من (لا+مصدر)، مثل: (لاتناظر)، في علم الفيزياء، ومنها ما هو مكون من (لا+مصدر صناعي)، مثل: (لااختراقية)، في علم الفيزياء، و(لازهريّة) في علم النبات، ومنها ما هو مركب من (لا+فعل مضارع مبني للمعلوم أو للمجهول)، مثل: (لاينعكس)، في علم الفيزياء، و(لايؤكل)، في علم النبات، كما يجوز في كل هذه المصطلحات المركبة تركيباً مزجياً أن تسبق بأداة التعريف (الـ). (حجازي د.، 1993م، الصفحات 77-79)

2- التركيب الإضافي: كما عرفه ابن هشام: "كل اسمين نُزِلَ ثانيهما منزلة التتوين مما قبله، كـ(عبد الله)، و(أبي قحافة)، وحكمه أن يجري الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعاً ونصباً وجرّاً، ويجر الثاني بالإضافة." (الأنصاري(ت:761هـ)، د.ت، صفحة 126)، ويختلف التركيب الإضافي عن التركيب المزجي، في أن الأول، الجزء الأول منه له إعرابه المتغير، والجزء الثاني يعرب مضافاً إليه، في حين أن المركب المزجي يعرب ككلمة واحدة كما سبق، كما أن المركب الإضافي لا يجوز دخول (الـ) عليه عكس المركب المزجي الذي يجوز فيه ذلك، كما أن التركيب الإضافي غير محدود الجزء الأول كما هو موجود في التركيب المزجي، مما يدل على مرونة التركيب الإضافي. ومن الأنماط التي ورد بها هذا التركيب، النمط الأول: (شبه+مضاف إليه)، مثل: (شبه الظل)، في علم الفيزياء، والمضاف إليه (اسم جامد)، و(شبه+صيغة نسب) كـ(شبه اسطواني) في علم النبات، والنمط الثاني: (عدم+مضاف إليه)، مثل: (عدم النفتح)، في علم النبات، و(عدم+مصدر صناعي)، مثل: (عدم القابلية)، والنمط الثالث: (غير+مضاف إليه مشتق)، مثل: (غير متماثل)، في علم الحيوان، و(غير+صيغة نسب)، مثل: (غير عضوي)، والنمط الرابع: (بين+مضاف إليه)، مثل: (بين المجرات)، في علم الفيزياء، و(بين+ صيغة نسب إلى المفرد)، مثل: (بين عضلي)

في علم الحيوان، والنمط الخامس: (ذو أو ذات أو ذوات+مضاف إليه)، مثل: (ذو مسام)، في الفيزياء، و(ذو+مضاف إليه مثنى)، مثل: (ذو قطبين)، في الفيزياء، النمط السادس: (فوق+مضاف إليه)، مثل: (فوق فصيلة)، في علم النبات، (فوق+صيغة نسب)، مثل: (فوق صوتي)، في الفيزياء، و(فوق+مصدر)، مثل: (فوق التركيز)، في النبات، والنمط السابع: (تحت+مضاف إليه)، مثل: (تحت الأحمر) في الفيزياء، والنمط الثامن: (صيغة النسب+مضاف إليه)، مثل: (ساقى الشكل)، في علم النبات، و(صيغة النسب+المصدر)، مثل: (ريحي التلقيح)، و(صيغة النسب+المضاف إليه كلمة دالة على الأعضاء)، مثل: (شوكي الجلد)، والنمط التاسع: (العدد المنسوب+المضاف إليه)، مثل: (أحادي الخيط) في الفيزياء، و(خماسي السبلات) في النبات، والنمط العاشر: (العدد الترتيبي+المضاف إليه)، مثل: (أول أكسيد الكربون)، في علم الكيمياء. (حجازي د.، 1993م، الصفحات 80-83)

3- التركيب المزجي المختلط: وهو المصطلح الذي يتركب من (اسم عربي+نهاية أجنبية)، فيترجم نصف المصطلح الأول إلى اللغة العربية ويحتفظ الجزء الثاني بشكله الأجنبي، مثل: (Lactate)، فترجم النصف الأول (Lact) إلى لبن وبقيت النهاية الأجنبية (.ate) كما هي، فقليل: (لبنات)، و(قصديروز)، (dostannous)، وفي بعض المصطلحات المكونة من كلمتين تكون كل كلمة من الكلمتين مركبة، مثل: (زرنيخيت النحاسيك)، (cupric arsenite). (حجازي د.، 1993م، الصفحات 84-86)

خامساً: التعريب

التعريب ظاهرة من الظواهر اللغوية التي تنمو من خلالها اللغة، ويعتبر من الظواهر اللغوية الحضارية الطبيعية، التي تعد بمثابة حلقة الوصل اللغوية بين البشر، وللتعريب مدلولان: الأول: التعريب بمعنى الترجمة، وهو أن ننقل مفهوماً من لغة أجنبية إلى اللغة العربية. (عبدالعزیز، د.ت، صفحة 5) والثاني: أن يعالج اللسان العربي بعض الكلمات

الدخيلة من لغات أخرى فيستوعبها دالاً ومدلولاً، مع بعض التغييرات التي تجعل هذه الكلمات تسير وفق مناهج اللغة العربية (المسدي، د.ت، صفحة 28)، لذلك وضع علماء اللغة شروطاً لابد من توافرها في الكلمة المعربة، أولها: أن تخلو من الحروف التي لا وجود لها بين حروف العربية الأصلية، ثانيها: أن توافق أقيسة الكلام العربي وأوزانه، وبسبب هذه الشروط فقدت الكلمة الأجنبية صورتها الأصلية، فلم تعد كلمة أجنبية يتجلى وجهها في لغتها الأصلية، ولا هي أصبحت كلمة عربية فصيحة، ونظرًا لاختلاف تكوين اللغة العربية التي تقوم على الاشتقاق عن غيرها من اللغات الهندوأوروبية، التي تتميز بأنها لغات انضمامية التصاقية، ظهرت مشكلة تطويع تلك التراكيب الأجنبية وتطويعها لإلحاقها بالأبنية والأوزان العربية، لذلك فإن هذه الشروط تحد من عملية التعريب، والواقع اللغوي يقر غير ذلك فقد ورد عن العرب الخالص بعض الكلمات المعربة التي لم تكن على أوزان عربية، مثل: (شطرنج، وشقوق، وإبريسم، وخرسان)، وقد تعرض سيبويه لمثل هذا النوع من الكلمات في سياق حديثه عن الكلمات التي تصرف والتي تمنع من الصرف، وضرب مثلاً بكلمة (الأجر⁽¹⁾) التي لا تشبه كلام العرب، فقال: "فإن قلت أدع صرف الأجر، لأنه لا يشبه شيئاً من كلام العرب، فإنه قد أعرب وتمكن في الكلام، ... وإنما هو بمنزلة عربي ليس له ثاب في كلام العرب نحو إبل". (سيبويه(ت:180هـ)، 1982م، صفحة 2/234) وهذا دليل يسوغ استخدام بعض الكلمات الأجنبية التي ليس لها وزن عربي، وأن تضاف هذه الأوزان الجديدة إلى أوزان العربية (أمين، 1959م، صفحة 200 وما بعدها / 11) ومن أمثلة هذه الكلمات: الصالة (Sale) البنسيون (Pension) (الصالون) (Salon)، (السكّرية) (Sucrier)، (الدھليز) (درايزين)، (الهاوون) الذي يدق فيه، (الدولاب) فارسي معرب، خوان. (المجمع، 1953م، صفحة 2/63)

التعددية في المصطلح اللساني

ومن الأمثلة الدالة على تعددية المصطلح العلمي، المصطلح اللساني السوسيري:

أولاً: المصطلحات الصوتية

(Phonologie -Phonétique) (Saussure, 2005, p. 39)

(phonology- Phonetics)(Saussure, 1966, p. 33)

استخدم سوسير المصطلحين (Phonologie -Phonétique)، استخدامًا خاصًا، مخالفًا من سبقوه، فقد استخدم (Phonétique)، للدلالة على ذلك الفرع من العلم التاريخي الذي يهتم بدراسة الأطوار والتغيرات التي تمر بها الأصوات عبر التاريخ، واعتبره علمًا أساسيًا ضمن اللسانيات، كما استخدم (Phonologie)، للدلالة على ذلك العلم الذي يهتم بفسولوجيا الأصوات، والعملية الميكانيكية للنطق، واعتبره علمًا مساعدًا لعلم اللسانيات، ومن خلال الترجمات لهذين المصطلحين، نجد أن الترجمة التونسية لكتاب سوسير قد ترجمت (Phonétique) بـ(علم الأصوات)، و(Phonologie) بـ(فونولوجيا)، كنوع من التعريب. (سوسير، دروس في الألسنية العامة، 1985م، صفحة 62)، والدكتور يوئيل يوسف عزيز، لجأ مرة إلى التعريب، فعرب المصطلح (Phonétique) بـ(فوناتيك)، ومرة إلى الترجمة، وترجمه بـ(علم الصوت)، و(Phonologie)، كذلك، فمرة (فونولوجي)، ومرة (النظام الصوتي) (سوسير، علم اللغة العام، 1985م، صفحة 51)، وقد خط الدكتور يوئيل يوسف عزيز بين (فونولوجي) الذي يعني عند سوسير (علم الأصوات)، وبين (النظام الصوتي) الذي يعبر عن علم وظائف الأصوات، وهو مفهوم غريب عند سوسير. (المجدوب، 1987م، صفحة 50 ع26)، والدكتور الكراعين، ترجم (Phonétique) بـ(الصوتيات)، وترجم (Phonologie) بـ(علم الأصوات)، ومرة بـ(الأصوات) (سوسير، فصول في علم اللغة العام، د.ت، صفحة 68)، كما نجد أن بعض المعاجم اللسانية ترجمت (Phonétique)

—(صوتيات)، وهو ذلك الفرع الذي يشرف على تأسيس فونيمات اللسان والبحث في قواعدها الربطية داخل المورفيمات، بما في ذلك قواعد النبر والتنغيم، وبهذا تكون مهمة الصوتيات وصف البعد الصوتي للغة، انطلاقاً من الوظائف التي تؤديها هذه الأصوات في سبيل إقامة المعنى، أما (Phonologie)، فترجمت بـ(أصواتيات)، وهو ذلك الفرع التجريبي الذي يهتم بوصف الأصوات اللسانية، من خلال دراسة الفونيمات وتغيراتها، وتنغيم الكلمات ونبر الجمل. ومنهم من ترجم (Phonologie) بـ(الصواتة)، في مقابل الأصواتيات (Phonétique) (بريور، 2007م، صفحة 79)، ومن الباحثين من ترجم (Phonétique)، بـ(علم الأصوات اللغوية)، وعربوه إلى (فونيتيكا)، أو (فوناتيكس)، أو (فوناتيك)، و (Phonologie) بـ(علم وظائف الأصوات) مقروناً بالتعريب وهو (فونولوجيا). (نورالدين، 1992م، صفحة 23)، أما إذا نظرنا إلى علمائنا المصريين، فالدكتور إبراهيم أنيس، يلجأ إلى التعريب، فيعرب (Phonétique)، بـ(الفوناتيك)، ويعرفه بأنه العلم المعني بدراسة الأصوات الإنسانية شرحاً وتحليلاً، وإجراء التجارب على هذه الأصوات دون النظر إلى ما تنتمي إليه من لغات، ويعتبر هذا النوع من الدراسة عالمي، أما (Phonologie)، فيعربه أيضاً بـ(فونولوجي)، ويعرفه بأنه العلم الذي يعنى بالصوت اللغوي في تركيب الكلام وصرفه ونحوه، ويرى أنه يمكن أن يطلق عليه (علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمات وتركيب الجمل. (أنيس، د.ت، صفحة 3)، وأما الدكتور أحمد مختار عمر، فيترجم (Phonétique) بـ(علم الأصوات العام)، وبالنسبة لـ(Phonologie)، فإنه يلجأ للتعريب، فيقول: (فونولوجي) (ماريوباي، 1998م، صفحة 47)، والدكتور كمال بشر أيضاً يلجأ للتعريب، فيعرب (Phonetics) إلى (فوناتيك)، و (Phonology) إلى (فونولوجيا)، وينكر أنه لجأ إلى ذلك تحرياً للدقة في التعبير، وخصوصاً بالنسبة لـ(Phonetics)، لأنه إذا ترجم إلى (علم الأصوات) قد يؤدي إلى اللبس في سياق المقابلة بينه وبين الفونولوجيا، كذلك لم يترجمه إلى (علم الأصوات العام)، كما يفعل كثير من الباحثين؛ لأن هذه الترجمة تناسب (General Phonetics)، أما (Phonology) أو

(الفنولوجيا) فإنه يرى أن أحسن ترجمة لها هي (علم وظائف الأصوات)، على اعتبار أنه يبحث في الأصوات من حيث وظائفها في اللغة. (بشر، 2000م، صفحة 65 وما بعدها)، أو علم الأصوات التنظيمي (عمر د.، 1997م، صفحة 69)، في حين نجده في سياق آخر يترجم (Phonetics) بـ(علم الأصوات)، و(Phonology) بـ(علم الوحدات الصوتية للغة)، بالإضافة إلى (علم وظائف الأصوات) (بشر، 1972م، صفحة 248)، أما الدكتور تمام حسان فقد عرّب (Phonetics)، إلى (فوناتيک) ووضع جانبها (منهج الأصوات) كترجمة للمصطلح (حسان، 1990م، صفحة 59)، كما عرّب (Phonology) إلى (الفنولوجيا) ووضع جانبها "منهج التشكيل الصوتي" كترجمة للمصطلح أيضًا. (حسان، 1990م، صفحة 111)، وترجم الدكتور عبد الصبور شاهين (Phonetics) إلى (علم الأصوات العام)، والذي يتناول الصوت المجرد، وهو الذي يدرس الخصائص العامة للصوت، أما (Phonology) فترجمه بـ(علم الأصوات التشكيلي)، أو الفنولوجيا، وهو الذي يدرس النظم الصوتية في لغة معينة كما ينطقها أصحابها في حياتهم اليومية. (شاهين، 1993م، صفحة 105)، والدكتور محمود السعران فيعرب (Phonology) إلى (الفنولوجيا) ثم يترجمها بـ"علم الأصوات اللغوية الوظيفي"، ثم يأتي في هامش الكتاب ويقول: "ونحن نؤثر استعمال "الفنولوجيا" و"فونولوجي" أو "فونولوجية" حتى يظهر مصطلح عربي محدد مرّن" (السعران، د.ت، صفحة 194)

ومشكلة المصطلحين السابقين تعتبر مشكلة مركبة، بمعنى أن الغربيين أنفسهم لم يتفقوا على مفهوم هذين المصطلحين، أضف إلى ذلك الترجمات العديدة لهما. فسوسير جعل (phonologie) علمًا مساعدًا للسانيات؛ لأنه معني بدراسة العملية الميكانيكية للنطق، في حين اعتبر (Phonétique)، جزءًا أساسيًا من اللسانيات على اعتبار أنه العلم المعني بدراسة التغيرات والتطورات الصوتية عبر التاريخ. أما مدرسة براغ، فكان استعمالها للمصطلحين على عكس ما استعملهما سوسير، فقد اعتبروا (Phonologie) فرعًا أساسيًا من اللسانيات؛ لأنه عندهم علم يعالج الظواهر الصوتية اللغوية، أما (Phonétique)، فقد أخرجه معظمهم من

مجال اللسانيات، وجعلوه علمًا مساعدًا، وليس جزءًا من اللسانيات، واعتبروه علمًا خالصًا من علوم الطبيعة، أما المدرستان الأمريكية والإنجليزية، فقد استعملوا لوقت طويل Phonology في معنى (تاريخ الأصوات) أي دراسة التغيرات التي تحدث نتيجة تطور الأصوات، وهو مرادف عندهم لـ (Diachronic phonetics)، أما Phonetics، فهو عندهم يشير إلى ذلك العلم الذي يدرس الأصوات الكلامية، ويصنفها ويحلها دون النظر إلى تطورها التاريخي، وإنما إلى كيفية إنتاجها وانتقالها، وهذان العلمان في عرف المدرسة الأمريكية والإنجليزية من صميم علم اللسانيات، غير أن الأول يدخل تحت اللسانيات التاريخية، والثاني يدخل تحت اللسانيات الوصفية، كما ظهر تيار من اللسانيين استعمل المصطلحين بمفهوم واحد، ولم يفصل بينهما؛ لأن أبحاث كل من العلمين تعتمد على الأخرى، وقد وضعه بعضهم تحت مصطلح Phonetics، في حين وضعه البعض الآخر تحت مصطلح Phonology، بعد ذلك ظهر مصطلحان جديان وهما: Phonematics، و Phonemics وحلا محل المصطلحين القديمين، وذلك نتيجة الخلط والاضطراب بينهما. ومعظم اللسانيين الآن يستخدمون Phonetics لدراسة الخصائص العامة للأصوات دون النظر إلى وظيفة هذه الأصوات في لغة معينة، أما Phonology، فهو يدرس وصف وتصنيف الأصوات في لغة معينة.

ونتيجة لهذه الخلط في مفهوم هذين المصطلحين عند الغرب انتقل الخلاف إلى اللسانيين العرب، فاستعمله كل حسب دراسته ومدرسته اللسانية، كما امتد الخلاف ليشمل طريقة التعبير عن هذين المصطلحين، فمنهم من لجأ إلى التعريب، فقال في (Phonétique): (فوناتيكا-فوناتيك-فوناتيكس)، ومنهم من عبر عنه عن طريق الترجمة، فتعددت الترجمات إلى: (علم الأصوات-علم الصوت-الصوتيات-الأصواتيات-علم الأصوات اللغوية-علم الأصوات العام-منهج الأصوات)، كذلك الأمر في (Phonologie)، فمنهم من عبره إلى (فونولوجيا-فونولوجي-فونولوجية)، ومنهم من ترجم المصطلح فتعددت أيضًا



الترجمات إلى: (النظام الصوتي-أصواتيات-الصوارة- علم وظائف الأصوات- منهج التشكيل الصوتي- علم الأصوات التشكيلي- علم الأصوات اللغوية الوظيفي- علم الوحدات الصوتية للغة- علم الأصوات التنظيمي- علم الفونيمات- الصوتية- علم الأصوات التاريخي (عمر د.، 1989م، صفحة 16)

(Phonèmes) (Saussure, 2005, p. 45)

(Phonemes)(Saussure, 1966, p. 37)

أما مصطلح "Phonèmes" والذي يدل على جملة الانطباعات الأكوستيكية والحركات التقطيعية للوحدة الصوتية المسموعة والوحدة الصوتية المنطوقة، وقد ترجمه أصحاب الترجمة التونسية لكتاب سوسير بـ(صواتم) (سوسير، دروس في الألسنية العامة ، 1985م، صفحة 72)، وعربه الدكتور يوئيل يوسف عزيز بـ (الفونيمات) (سوسير، علم اللغة العام ، 1985م، صفحة 58)، أما الدكتور الكرايين فترجم (Phonèmes) بـ(الوحدات الصوتية) (سوسير، فصول في علم اللغة العام ، د.ت، صفحة 79)، والدكتور كمال بشر ترجمها بـ(وحدات صوتية ذهنية)، أو (فونيمات) (بشر، 1972م، صفحة 239)

وبهذا يظهر أن المصطلح (Phonèmes) يقابله: (صواتم- وحدات صوتية- فونيمات- وحدات صوتية ذهنية). ويرجح الدكتور أحمد مختار عمر استخدام مصطلح (فونيم) للتعبير عن (Phonème) لوضوح العلاقة اللفظية بينهما، ولسهولة عملية تصريف المصطلح ولشيوعتها وكثرة استخدامها في اللغات الأوروبية. (عمر د.، 1989م، صفحة 12)

ثانياً: المصطلحات التركيبية

(Syntagmatique-Paradigmatique) (Saussure, 2005, pp. 133-134)

(Syntagmatic-Paradigmatic) (Saussure, 1966, p. 123)

الـ (Syntagmatique) مصطلح يدل على العلاقات الكائنة بين الكلمات في السياق الواحد، فكل كلمة تستمد معناها من الكلمات السابقة لها أو اللاحقة بها، أو كليهما معاً، وتسمى (علاقات حضورية)، وهي علاقات موجودة بالفعل في الجملة، وكل سياق يوحي بوجود ترتيب تعاقبي ما، وعدد محدود معلوم من العناصر. أما الـ (Paradigmatique)، فيعبر عن العلاقات التي تربط بين كل كلمة من كلمات أي جملة وما تثيره هذه الكلمة من معان مقرها الدماغ، وهي جزء من الكنز الباطني الذي يكون اللغة لدى أي فرد في المجتمع اللغوي. وهذان المصطلحان، من الثنائيات المصطلحية، والذي يستدعي كل منهما الآخر، وقد اختلفت الترجمات للمصطلحين، فنجد أن الترجمة التونسية لكتاب سوسير، ترجمت (Syntagmatique) بالعلاقات السياقية، و (Paradigmatique) بالعلاقات الترابطية (سوسير، دروس في الألسنية العامة، 1985م، صفحة 187)، أما الدكتور يوثيل يوسف عزيز فقد مزج كعادته بين التعريب والترجمة، فعرب (Syntagmatique) إلى (العلاقات السنطاكمية)، وترجم (Paradigmatique) بالعلاقات الإيحائية (سوسير، علم اللغة العام، 1985م، صفحة 143)، وهذا نوع من الاضطراب والخلل في عملية الترجمة، يشعر القارئ بضعف المترجم. والدكتور الكرايين اتفق مع أصحاب الترجمة التونسية، في ترجمة (Syntagmatique) بـ (العلاقات السياقية)، واختلف في ترجمة (Paradigmatique) وترجمها بـ (العلاقات المرافقة) (سوسير، فصول في علم اللغة العام، د.ت، صفحة 214)، والدكتور صلاح فضل ترجم (Syntagmatique) بـ (العلاقات السياقية) و (Paradigmatique) بـ (العلاقات الإيحائية) (فضل، 1998م، صفحة 27)، أما الدكتور

عبد السلام المسدي فيترجم (Syntagmatique) بـ(محور التراكب)، و(Paradigmatique) بـ(محور الاستبدال). (المسدي، د.ت، صفحة 48).

وبهذا نجد أننا أمام أزواج من الترجمات لهذين المصطلحين (العلاقات السياقية-العلاقات الترابطية)، (العلاقات السنتاكية-العلاقات الإيحائية)، (العلاقات السياقية-العلاقات المرافقة)، (العلاقات السياقية-العلاقات الإيحائية)، (محور التراكب، محور الاستبدال)

ثالثًا: المصطلحات الدلالية

(Sémiologie) (Saussure, 2005, p. 21)

(Semiology)(Saussure, 1966, p. 15)

(Sémiologie) مصطلح يدل على ذلك العلم الذي يدرس أنساق العلامات والأدلة والرموز اللغوية وغير اللغوية، وقد تعددت الترجمات لهذا المصطلح، فأصحاب الترجمة التونسية لكتاب سوسير، ترجموا المصطلح إلى (علم الدلائل)، وذلك لأنهم ترجموا (Signe) بـ(دليل) (بشر، 1972م، صفحة 234)، والدكتور يوثيل يوسف عزيز، ترجمه بـ(علم الإشارات)، لأنه ترجم (Signe) بـ(إشارة) (سوسير، علم اللغة العام، 1985م، صفحة 34)، أما الدكتور الكرعين فترجمه بـ(علم العلامات)، وذلك أيضًا لأنه ترجم (Signe)، بـ(علامة) (سوسير، فصول في علم اللغة العام، د.ت، صفحة 40)، وترجمه محمد البكري، بـ(علم الأدلة) (بارت، 1987م، صفحة 27)، وهناك من يرى أن أفضل الترجمات للكلمة الإنجليزية (Semiology) (علم الدلائل) أو الدلائلية؛ لأنها من نفس المادة المعجمية التي اشتق منها (دليل - دال - مدلول). (عمر، 1989م، صفحة 18)، ومن الإشكاليات الأخرى بالنسبة لمصطلح (sémiologie)، أن العلماء الغربيين لم يتفقوا على لفظه ومفهومه، فدي سوسير حصر هذا العلم في دراسة العلامات في دلالاتها الاجتماعية، واختار للدلالة عن هذا العلم مصطلح (Sémiologie)؛ لأنه يرى أن العلامة السيميولوجية لا تؤدي إلا وظيفة اجتماعية،

بينما يرى (بيرس) أن هذا العلم يدرس العلامة العامة في إطارها المنطقي، واختار للدلالة عنه المصطلح (Semiotics)، وبهذا يصبح بين أيدينا مصطلحان قابلان لأن يحل أحدهما مكان الآخر، فالأوروبيون يستخدمون مصطلح (Sémiologie) بفضل سوسير، أما الأمريكيون فيستخدمون مصطلح (Semiotics) لكون (بيرس) استخدمه باسم علم الدلالة العام (حمداوي، 1997م، صفحة 80 م 25 ع3)، وبهذا نجد أن الاختلاف لم يقتصر على المصطلح الذي يؤدي دلالة هذا العلم، بل امتد إلى الاتجاهات والنظريات التي تتعارض في النظر إلى مفهوم هذا العلم. ونظراً للتداخل بين المصطلحين فقد تعددت الترجمات، منها: (علم العلامات، علم الإشارات، علم الدلائل، علم الأدلة، السيمياء، السيمية، السيميائية، السيميوطيقا، السيميولوجيا، الرمزية (فاخوري، 1996م، صفحة 187 م 24 ع3)، علم الرموز (عمر د.، 1998م، صفحة 14)، والأفضل من بين هذه المصطلحات كما يرى بعض الباحثين العرب، مصطلح (السيمياء)؛ لأنها كلمة قديمة متعارفة على وزن عربي خاص بالدلالة على العلم، وفي سياق التفضيل بين مصطلحي (Sémiologie) و (Semiotics) فإنه يرى أيضاً أن الأفضل هو استخدام (Semiotics)، لا سيما بعد أن قرر المؤتمر العالمي للسيمياء تبني هذا المصطلح. (فاخوري، 1996م، صفحة 187 م 24 ع3)

ومن المصطلحات التي تلتبس في دلالتها مع مصطلح (Sémiologie) مصطلح (La sémantique) هذا العلم الذي يهتم بدراسة المعنى، كدلالة الكلمات المركبة، والعلاقات المعنوية القائمة بين الكلمات، وغير ذلك، وظهر هذا المصطلح لأول مرة على يد عالم اللسانيات الفرنسي (ميشال بريال)، وعلى الرغم من أن دي سوسير لم يدرس هذا العلم بشكل منتظم، إلا أنه أشار إليه إشارات عابرة، وهذا المصطلح من المصطلحات التي ظهر لها العديد من الترجمات، منها: (علم الدلالة) (لاينز، 1980م، صفحة 9)، وعُرب إلى (السيمانتيك) أخذاً من الكلمة الإنجليزية أو الفرنسية، و(السيمية) باصطلاح مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (بشر، كتاب "محاضرات في علم اللغة العام" لفردينان دي سوسير وموقعه

في آثار الدارسين، 1972م، صفحة 234)، و(علم المعنى) (عمر د.، علم الدلالة، 1998م، صفحة 11)، والدلالية (مرتاض، 2000م، صفحة 264 م 29 ع 1)، و(علم دلالة الألفاظ) (عاني، 2003م، صفحة 16).

وعلى ذلك فإن المصطلح ترجم إلى عدد من المتقابلات وهي: (علم الدلالة-السيمانتيك-السمية-علم المعنى-الدالية).

(Linguistique) (Saussure, 2005, p. 7)

(Linguistics)(Saussure, 1966, p. 1)

الـ (Linguistique) كعلم للدوال يعد جزءًا من الـ (Sémiologie)، وفق ما يرى سوسور. ومن أول ما يفاجأ به الباحث في الدراسات اللسانية، هو اختلاف علماء هذا المجال في اسمه، ويتتبع لكتابات اللسانيين العرب وجد أن مصطلح "Linguistique"، ترجم إلى ما يزيد عن العشرين مصطلحًا !!، منها:

1- (فقه اللغة): ظهر ذلك من خلال كتابات بعض اللسانيين وعدم تفرقتهم بين (فقه اللغة) (وعلم اللغة)، ومن هؤلاء الدكتور صبحي الصالح الذي يرى أن مصطلح (فقه اللغة)، هو المصطلح الأمثل لتسمية هذا العلم بكافة دراساته، فيقول: "وإنه ليحلو لنا أن نقترح على الباحثين المعاصرين ألا يستبدلوا بهذه التسمية القديمة شيئاً، وأن يعمموها على جميع البحوث اللغوية، لأن كل علم لشيء فهو فقه، فما أجدر هذه الدراسات جميعاً أن تسمى فقهاً!". (الصالح، 2009م، صفحة 20)، كما استخدم عدد من علماء اللسانيات هذا المصطلح عناويناً لمؤلفاتهم في هذا المجال⁽¹⁾، ومن الملاحظ أن اختيار هذا المصطلح لهذه العلم الحديث هو من قبيل إحياء المصطلحات العربية القديمة.

1 - انظر على سبيل المثال: (فقه اللغة) للدكتور علي عبد الواحد وافي، و(الوجيز في فقه اللغة) لمحمد الأنطاكي، و(فقه اللغة في الكتب العربية) للدكتور عبده الراجحي، و(دراسات في فقه اللغة العربية) ليعقوب بكر، و(فقه اللغة وخصائص العربية) لمحمد المبارك

- 2- المصطلح عناوينًا لمؤلفاتهم في هذا المجال⁽¹⁾، ومن الملاحظ أن اختيار هذا المصطلح لهذه العلم الحديث هو من قبيل إحياء المصطلحات العربية القديمة.
- 3- (علم اللغة): ومن أوائل من أطلقوا هذا المصطلح على هذا العلم الحديث، الدكتور علي عبد الواحد وافي، في كتابه (علم اللغة) فيقول في مقدمته: "منذ عهد بعيد، وخاصة منذ أن كشفت اللغة السنسكريتية، لم تتفك موضوعات علم اللغة موضوع عناية عدد كبير من أعلام الباحثين في أمم الغرب...". (وافي، 2004م، صفحة 4)، ويمضي فيعرف علم اللغة ويقسمه إلى دراسة حياة اللغة، ودراسة الأصوات، والدلالة بأقسامها، ودراسة أصول الكلمات، ودراسة اللغة وعلاقتها بالحياة الاجتماعية، ودراسة الظواهر اللغوية وعلاقتها بالظواهر النفسية. وكذلك الدكتور محمود السعران الذي عنون كتابه بـ(علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي) وترجم "La Linguistique" بـ(علم اللغة) (السعران، د.ت، صفحة 16)، وهكذا بدأ رواج هذا المصطلح خصوصًا في بلاد المشرق العربي، وبدأ عدد كبير من علماء اللسانيات إدخال هذا المصطلح في عناوين كتبهم في هذا المجال، تأليفًا وترجمة⁽²⁾، وبسبب ما مر بمصطلح (علم اللغة) من مراحل عديدة ومناهج مختلفة، لجأ بعض علماء اللسانيات إلى إضافة وصف توضيحي لهذا المصطلح، فظهرت مصطلحات عناوين لبعض الكتب، مثل:

- 1 - انظر على سبيل المثال: (فقه اللغة) للدكتور علي عبد الواحد وافي، و(الوجيز في فقه اللغة) لمحمد الأنطاكي، و(فقه اللغة في الكتب العربية) للدكتور عبده الراجحي، و(دراسات في فقه اللغة العربية) ليعقوب بكر، و(فقه اللغة وخصائص العربية) لمحمد المبارك
- 2 - انظر على سبيل المثال: (المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي) للدكتور رمضان عبد التواب، و(مدخل إلى علم اللغة)، للدكتور محمود فهمي حجازي، و(دراسات في علم اللغة) للدكتور كمال محمد بشر، و(في علم اللغة التاريخي) للدكتور البدرابي زهران، و(موجز تاريخ علم اللغة في الغرب) تأليف: ر.هـ. روبنز، ترجمة أحمد عوض.هـ،(أسس علم اللغة) لماريو باي، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر.

(علم اللغة الحديث)⁽¹⁾ و(علم اللغة العام)⁽²⁾ و(علم اللغة العام الحديث)⁽³⁾، ومن ذلك الترجمة المصرية والترجمة العراقية لكتاب دي سوسير "générale Cours de linguistique" اللتان عنونتا ب(فصول في علم اللغة) و(علم اللغة العام).

4- (علم اللغات):، وهذه ترجمة أخرى لمصطلح "Linguistique" ربما قصد بها أصحابها استيعاب الظاهرة اللغوية، أو القصد إلى تعدد النوع (المسدي، د.ت، صفحة 66)، ومن هؤلاء الدكتور صالح القرمادي في معجم المصطلحات الذي أرفد به ترجمته لكتاب (دروس في علم أصوات العربية) لجان كانتينو (كانتينو، 1966م، صفحة 212)، كما أرفد بعض العلماء هذه الترجمة ببعض الصفات مثل: (علم اللغات العام).

5- (علم اللسان): وظهر هذا المصطلح من خلال عدد من عناوين بعض الكتابات اللسانية المؤلفة والمترجمة، منها ترجمة عبد القادر قنيني لكتاب دوسوسير "Cours de linguistique générale" (محاضرات في علم اللسان العام)، ومن أوئل من استخدم هذا المصطلح ترجمة لـ "Linguistique" الدكتور محمد مندور عندما وضعه عنوانًا له في ترجمته لبحث أنطوان ماييه، ثم أضيف إلى المصطلح بعض النعوت، مثل: (البشري، والحديث). (المسدي، د.ت، صفحة 67)

6- (الألسنية): وقد جاء هذا المصطلح ضمن عناوين من عناوين ترجمات كتاب دي سوسير "Cours de linguistique générale" وهما: الترجمة التونسية بعنوان: (دروس في الألسنية العامة)، والترجمة السورية (محاضرات في الألسنية العامة).

- 1 - مثال: كتاب (محاضرات في علم اللغة الحديث)، للدكتور أحمد مختار عمر.
- 2 - مثال: كتاب (في علم اللغة العام)، للدكتور عبد الصبور شاهين.
- 3 - مثال: كتاب (الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني: نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة العام الحديث) لجعفر دك الباب.

7- (اللسانيات): وهو من المصطلحات الأكثر تجريدًا والأبعد ائتلافًا والأعم تصورًا كما يرى الدكتور عبد السلام المسدي، وهو المصطلح الذي اتفق عليه عدد من علماء اللسانيات من مختلف دول الوطن العربي ضمن ندوة (الألسنية واللغة العربية) التي نظمها مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، بالجامعة التونسية عام 1978م. (المسدي، د.ت، صفحة 71)

8- (اللسانيات): جاء هذا المصطلح في إطار العديد من الترجمات منها على سبيل المثال ترجمة محمد البكري لكتاب (مبادئ في علم الأدلة) لرولان بارت (بارت، 1987م، صفحة 33)

ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن (الألسنية) هي أنسب الترجمات التي يمكن أن تطلق على هذا العلم الحديث، من خلال مقارنته أولاً بين مصطلحي (الألسنية) و(علم اللغة) وقد رأى أن مصطلح (الألسنية) هو الأفضل وأرجع ذلك إلى عدد من الأسباب (عمر، 1989م، صفحة 7 وما بعدها)، هي:

1- أن مصطلح (علم اللغة) قد تناولته مناهج عدة قديمة وحديثة ويحتاج إلى وصف توضيحي لتحديد مجاله أو منهجه، كأن يقال: (علم اللغة العام) أو (علم اللغة الحديث)، ولاختلاط المصطلح بمصطلح آخر وهو مصطلح (فقه اللغة) مع الفرق الكبير بينهما.

2- التباس مصطلح (علم اللغة) عند الغالبية بتعليم اللغات، كذلك مصطلح (اللغوي) بالشخص الذي يتقن عدة لغات أجنبية.

3- أن كلمة (لغة) كانت تستخدم قديمًا بمعنى (لهجة)، لا كما نستخدمها الآن، إضافة إلى أن القرآن الكريم لم ترد فيه كلمة (لغة) وإنما (لسان) وجمعها ألسن للدلالة على:

آلة الكلام، واللغة، والكلام، والأسلوب، مما يدل على أن كلمة (لسان) أكثر شمولية من كلمة (لغة).

4- أن كلمة (لسان) تعد من المعجم الأساسي المشترك في اللغات السامية، في حين أن كلمة (لغة) يونانية الأصل.

5- أن إطلاق كلمة (لسان) على الدراسات اللغوية قديم فقد استخدمه الفارابي، وأبو حيان، وابن خلدون في كتاباتهم، كما أن استخدام (علم اللسان) و(الألسنية) أسبق استخدامًا في العصر الحديث من مصطلح (علم اللغة).

كما فاضل بين مصطلح (الألسنية) و(اللسانيات)، فبدأ بالإشارة إلى أن مصطلح (علم اللغة) شاع استخدامه في المشرق العربي، في مقابل (الألسنية) في لبنان، و(اللسانيات) في بلاد المغرب العربي، ومن أهم الأسباب التي جعلته يفضل استخدام (الألسنية) على (اللسانيات) ما يلي:

1- علم اللغة الحديث لا يقتصر على دراسة لغة واحدة بل أي لغة، ويحل أي مستوى داخل اللغة الواحدة، لذلك فلفظ الجمع (ألسن) هو الأفضل لما فيه من معنى الجمعية، في مقابل (لسان) الذي يدل على المفرد.

2- بعدما أقر مجمع اللغة العربية النسبة إلى جمع التفسير لاسيما وإن كان لعلم من العلوم لم يعد هناك حرج في النسبة إلى (ألسن) فيقال: (ألسني).

3- أن التصرف بالوصف أو النسبة لمصطلح (ألسنية) أيسر وأسهل، فنقول: (دراسات ألسنية) و(ألسن) بإبقاء الجمع على حاله، أما في (لسانيات) فليس من المستساغ أن نقول (دراسات لسانياتية) ولا (لسانياتي)، لذلك يرد الجمع فيها إلى المفرد فيقال (لسانية) و(لساني).

4- يفضل استخدام (السنية) لأمن اللبس، فعند النسبة إلى (لسانيات) سنقول: (لساني) فلا يعلم أي نسبة إلى (اللسان) أم (اللسانيات). أما (السنية) فالنسبة هي (السنّي) التي تدل على النسبة إلى العلم.

ومما سبق يتضح أن مصطلح (الأسنية) هو المصطلح الأفضل للإشارة إلى علم اللغة الحديث عند الدكتور أحمد مختار عمر.

(langage- Langue- Parole) (Saussure, 2005, pp. 20- 21)

(Speech-Language-Speaking)(Saussure, 1966, p. 15)

اختلف علماء اللسانيات والمترجمون في ترجمة هذه المصطلحات الثلاثة، فمن خلال ترجمات كتاب "Cours de linguistique générale" وُجد أن أصحاب الترجمة التونسية لكتاب سوسير ترجموا (Langage) إلى (كلام) و (Langue) إلى (لغة) و (Parole) إلى (لفظ) و (Idiome) إلى (لسان)، فيشيرون في مقدمة الكتاب إلى أنهم ترجموا مجموعتين من المصطلحات على غير ما هو شائع فيقولون: "... وأما الثانية فتضم Langue و Langage و Parole و Idiome وقد ترجمناها تبعاً بـ كلام، لغة، لفظ، لسان، فجعلنا "الكلام" شاملاً للظاهرة اللغوية بمعناها العام و"اللغة" دالة على الجانب الجماعي المشترك، و"اللفظ" خاصاً بالاستعمال الفردي للغة، و"اللسان" دالاً على لغة قوم من الأقوام" (سوسير، 1985م، صفحة 10) كما ترجم الدكتور الكرايين (Langage) بـ(الكلام الإنساني)، و (Langue) بـ(اللغة) و (Parole) بـ(الكلام) (سوسير، فصول في علم اللغة العام ، د.ت، صفحة 31)، ويلاحظ أن المترجم لم يتحر الدقة في اختيار الكلمات المتكافئة في عملية الترجمة فيلجأ للشرح والتفسير، فيفسر المصطلح (Langage) مرة بالقدرة اللغوية عند الإنسان، ومرة أخرى بـ(الكلام الإنساني)، وفي نفس الوقت يترجم (Parole) بـ(كلام) (سوسير، فصول في علم اللغة العام ، د.ت، صفحة 36)، فاخياره مصطلح (الكلام الإنساني) لـ (Langage)،



و(الكلام) لـ (Parole) قد يُحدث خلطاً لدى القارئ. أما الدكتور يوثيل يوسف عزيز فيترجم (Langage) لـ (اللسان البشري)، وهو أيضاً نوع من تفسير الكلمة بالوصف، و (Langue) بـ (اللغة) و (Parole) بـ (الكلام) (سوسير، علم اللغة العام ، 1985م، صفحة 32)، والدكتور محمود السعران يترجم مصطلح Le Langage بـ "اللغة" ورأى أنه اللغة في أوسع معانيها، أي اللغة باعتبارها ظاهرة إنسانية عامة، أما مصطلح La Langue فوصفه بـ (اللغة المعينة: أي العربية أو الإنجليزية الخ) وإن La Langue يعني اللغة المعينة الاجتماعية في جوهرها والمستقلة عن الفرد، أما المصطلح الثالث La Parole، فهو عنده يساوي (الكلام) ويعني إظهار الفرد "للغة" La Langue وتحقيقه إياها عن طريق الأصوات الملفوظة أو عن طريق "العلامات" المكتوبة، وأن مصطلح La parole فردي وهو واقع تحت سيطرة الفرد (السعران، د.ت، صفحة 301)، وبهذا يكون الدكتور السعران قد ترجم (Le Langage) و (La Langue) بجملة لا بلفظ واحد محدد، وهو ما ينافي الدقة في ترجمة المصطلح العلمي. أما الدكتور محمود فهمي حجازي فقد ترجم المصطلحات الثلاثة (1) Langue، (2) Parole، (3) Faculté de langage ، بـ: (1) اللغة، (2) الكلام، (3) القدرة اللغوية عند الإنسان. (حجازي د.، 1972م، صفحة 159 م 3 ع 1)، والدكتور حجازي وإن كان أكثر تحديداً من الدكتور السعران إلا أنه أيضاً لم يكن دقيقاً بالقدر الكافي في ترجمته لـ (Langage)، فلم يترجمه بكلمة واحدة، وإنما ترجمه أيضاً بجملة. كما ترجم الدكتور سمير شريف استيتية مصطلح (Langage) بـ (اللغة) في سياق تفريقه بين (اللغة والكلام). (استيتية، 2008م، صفحة 162)، هذا وقد ترجم بعض المترجمين، وأصحاب القواميس اللسانية مصطلح (Langue) بـ (اللسان). (بريور، 2007م، صفحة 65)

ومما سبق يظهر أن:

مصطلح (Langage) قد تُرجم لعدد من المقابلات العربية وهي: (كلام- الكلام الإنساني- اللسان البشري- ظاهرة إنسانية عامة- القدرة اللغوية عند الإنسان- اللغة).

ومصطلح (Langue) يقابله: (لغة- اللغة المعينة- لسان). أما مصطلح (Parole) فيقابله: (لفظ- كلام).

(Signe- Signifié -Signifiant) (Saussure, 2005, p. 73)

(Sign- Signified- Signifier)(Saussure, 1966, p. 65)

من المصطلحات الرئيسية في نظرية دي سوسير، التي اختلفت في ترجمتها فالترجمة التونسية لكتاب سوسير ترجمت هذه المصطلحات كالتالي: (Signe)(دليل) (Signifiant)(دال) (Signifié)(مدلول) (سوسير، دروس في الألسنية العامة ، 1985م، صفحة 10)، أما الدكتور يوثيل يوسف عزيز فقد ترجم (Sign) (Signe) بـ"الإشارة"، و(Signifiant) (Signifier) بـ(الدال)، و(Signifié) (Signified) بـ(المدلول) (سوسير، علم اللغة العام ، 1985م، صفحة 86)، والدكتور الكرايين ترجم مصطلح (Signe) بـ(علامة) فيقول: "إن العلامة اللغوية لا توحد الشيء والاسم، ولكن توحد الاسم والصورة الصوتية" (سوسير، فصول في علم اللغة العام ، د.ت، صفحة 121)، إلا أنه في سياق آخر لم يذكر له ترجمة محددة، بل اعتبر أن هذا المصطلح يعني (الكل) على اعتبار أنه يشتمل على الدال والمدلول، كما ترجم (Signifiant) بـ(الدال) و(Signifié) بـ(المدلول) (سوسير، فصول في علم اللغة العام ، د.ت، صفحة 124)، أما الدكتور تمام حسان فقد ترجم (Signifiant) بـ(الرمز) التي ترجمتها (Symbole) و(Signifié) بـ(المقصود) (حسان، 1990م، صفحة 243)، في حين أن دي سوسير لم يقبل أن تستخدم كلمة، (Symbole) للإشارة إلى ما سماه (الدال) (Signifiant) لعدم اتفاق كلمة (Symbole) مع مبدأ الاعتباطية؛ لأن الرمز لا يكون دائماً اعتباطياً بل فيه شبه علاقة طبيعية بين الدال والمدلول، وضرب مثلاً بالميزان الذي هو رمز العدالة، ورأى أنه لا يمكن استبداله بأى رمز آخر كالعربة مثلاً. (سوسير، دروس في الألسنية العامة ، 1985م، صفحة 113)، في حين ترجم

الدكتور كمال بشر (Le signe) بالرمز (بشر، 1972م، صفحة 234)، وترجم الدكتور محمود فهمي حجازي (Signe) بالرمز، و (Signifiant) بالرمز الدال، أو التعبير، أو اللفظ، أو الشكل، و (Signifié) بالمدلول، والمعنى، والمشار إليه، والمضمون (حجازي د.، 1972م، صفحة 160)، ويلاحظ أن الدكتور حجازي استخدم عددًا من الكلمات المترادفة للتعبير عن المصطلح المقابل للمصطلح الأجنبي، وهو ما ينافي الدقة المصطلحية. والدكتور عبده الراجحي ترجم (Signe) بالعلامة اللغوية، فيقول: "والأساس الثالث في نظرية دي سوسير هو فكرة "العلامة اللغوية" The linguistic sign وهي التي أدت به إلى اعتبار اللغة نظامًا من "العلامات" (الراجحي، 1979م، صفحة 30)، أما محمد الراضي، فقد ترجم (Signe) بالدلالة اللغوية، و (Signifiant) بالصورة السمعية، و (Signifié) بالمفهوم، فيقول: "الدلالة اللغوية كيان نفسي بوجهين يمكن تقديمه على الصورة التالية: (مفهوم/صورة سمعية) وهذان العنصران مرتبطان بشكل وثيق: بحيث يستدعي وجود أحدهما وجود الآخر، ويثير هذا التعريف قضية مصطلحية مهمة. ويطلق لفظ دلالة (Signe) على ذلك التأليف بين المفهوم والصورة السمعية." (سرفاتي وبافو، 2012م، صفحة 118)، وبهذا يكون مصطلح (Signe) ترجم إلى: (الدليل-الإشارة-الكل-الرمز-الدلالة اللغوية-العلامة)، ومصطلح (Signifiant)، فترجم إلى: (الدال-الرمز-التعبير-اللفظ-الشكل-الصورة السمعية)، ومصطلح (Signifié) فترجم إلى: (المدلول-المعنى-المشار إليه-المضمون-المقصود-المفهوم-الفكرة)، لكن بعض اللسانيين يرى أن أفضل ترجمة لـ "Sign" الإنجليزية هو "دليل"؛ لأنها من نفس المادة المعجمية التي اشتق منها الدال Signifier، والمدلول Signified والدلالة Signification، أما كلمة علامة فيناسبها Mark، وإشارة فيقابها Demonstrative. (عمر، 1989م، صفحة 18)، وهو ما أميل إليه.

(Synchronique - Diachronique)(Saussure, 2005, pp. 109, 150)

(Synchronic-Diachronic)(Saussure, 1966, pp. 100,141)

هذان المصطلحان المتقابلان من المصطلحات التي اختلف في ترجمتها المترجمون وعلماء اللسانيات، يهتم أولهما ببحث النظام اللغوي في فترة بعينها، ويتناول الثاني النظام اللغوي عبر التاريخ، ومن ثم فالأول دراسة عرضية والثاني دراسة طولية. (حجازي د.، أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الإثنولوجية ، 1972م، صفحة 160)، وقد ترجم أصحاب الترجمة التونسية لكتاب سوسير، (Synchronique) إلى (آنية)، و(Diachronique) إلى (زمانية). (سوسير، دروس في الألسنية العامة ، 1985م، صفحة 129)، أما الدكتور يوثيل يوسف عزيز، فقد لجأ إلى التعريب مرة فقال: (سنكروني ودايكروني) وإلى الترجمة مرة أخرى فترجم اللفظين إلى (تزامني وزمني) (سوسير، علم اللغة العام ، 1985م، صفحة 100)، والدكتور الكراعين يرى أن مصطلح (Synchronique) يقابله في الترجمة (علم اللغة الوصفي)، و(Diachronique) يقابله (علم اللغة التاريخي) (سوسير، فصول في علم اللغة العام ، د.ت، صفحة 146)، وهذه الترجمة أيضاً مجافية للدقة، لأن المترجم يقابل اللفظ الواحد بجملة كاملة، وقد توافقت هذا الترجمة مع ترجمة الدكتور محمود فهمي حجازي الذي يرى أن سوسير ميز بين نوعين في دراسة اللغة، أولهما: الدراسة الوصفية، التي تتناول دراسة اللغة في فترة معينة، وهي دراسة عرضية، وثانيهما: الدراسة التاريخية، التي تتناول دراسة اللغة عبر التاريخ، وهي دراسة طولية. كما اطلق على علم اللغة الوصفي (Linguistique synchronique)، وعلى علم اللغة التاريخي (Linguistique diachronique)، (حجازي د.، 1972م، صفحة 160)، أما الدكتور كمال بشر فقد عرّب المصطلحين الأول (علم اللغة السنكروني)، والثاني (علم اللغة الدياكروني) (بشر، 1972م، صفحة 233 / 29)، وهو نوع من الخلط بين العربية والتعريب، الذي يؤدي - في رأبي - إلى التشبث لا التحديد، ومنهم من ترجم (Synchronique) (المحور الوصفي التوقيتي الثابت) و(Diachronique) (المحور التاريخي الزمني التطوري) (فضل، 1998م، صفحة 23)، وهذا أيضاً نوع من الإسهاب المفرط في ترجمة المصطلح، وهذا يدل على أحد أمرين: إما أن اللغة العربية ليس لديها من

الكلمات ما يقابل اللفظ الأجنبي، وإما أن المفهوم ملتبس في ذهن المترجم. وبعض المعاجم اللسانية ترجمت، (Synchronique) (تزامنية) و (Diachronique) (تعاقبية) (بريور، 2007م، صفحة 46)، والدكتور أحمد مختار عمر يرى أنه على الرغم من تعدد الترجمات لمصطلح "Synchronic" مثل: (متزامن - تزامني - وصفي - متعاصر - متواقت - أي - ثابت - سنكرونوي - مستقر - أفقي). إلا أنه يفضل استخدام مصطلحي (متزامن وتزامني) وذلك لغرابة اللفظ المعرَّب، كما يرى أن أفضل ترجمة لمصطلح "Diachronic" الذي تعددت ترجماته مثل: (تطوري - تعاقبي - متعاقب - تاريخي - زمني) هي المصطلح "تعاقبي" لتناسبه مع مصطلح "تزامني" ولعدم التباسه مع مصطلحات أخرى. (عمر، 1989م، صفحة 13)

أسباب تعدد المصطلح العلمي

تعاني المجتمعات العلمية العربية من إشكالية التعددية المصطلحية، وهي من أولى الإشكاليات التي تواجه الباحث العربي، من حيث التعرف والتعامل مع هذه المصطلحات، وتكمن هذه المشكلة في الازدواجية اللغوية للمصطلح، بحيث يعبر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح، هذا الأمر الذي ينافي أهم مبادئ صناعة المصطلح، وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلت في إيجاد رؤية عربية موحدة للمصطلحات العلمية بحيث يكون للمفهوم الواحد مصطلح واحد يدل عليه، إلا أن المشكلة ما زالت قائمة تحتاج إلى مزيد من البحث، وذلك لأهميتها؛ لأن المصطلحات من أساسيات وبديهيات المعرفة، وهو السور الجامع والحصن المانع للعلم من أن يلتبس مع غيره، فالوزن المعرفي لكل علم رهين بمصطلحاته، لذلك يسمى المصطلح أداة العلم الفعالة؛ فهو يُوَلِّد العلم عضوياً، وينشئ صرحه، ثم يصبح الخلية الجنينية التي تكفل للعلم التكاثر والنماء. (المسدي، د.ت، صفحة 12)، ومن أهم أسباب تلك التعددية:

1- كثرة الكتابات العربية وما يصاحبها من إدخال مصطلحات علمية جديدة تفتقد لشروط صوغ المصطلح العلمي، مما أفضى إلى التصادم والتعارض بين هذه المصطلحات ومستخدميها، كذلك اشتداد الصراع بين أنصار المصطلح القديم والحديث واختلاط المفاهيم، وعدم رقي اللغة العربية في تعبيراتها المتخصصة إلى مستوى المصطلح أحياناً. (عمر د.، 1989م، صفحة 5)

2- تعدد الجهات التي تقوم على وضع المصطلح العلمي مما يؤدي إلى تشتت الجهود العربية، وعدم اتفاق المجامع اللغوية، فما يترجمه مجمع اللغة العربية بالقاهرة من مصطلحات مثلاً ليس ملزماً للجميع بدليل الاختلاف الواضح بين مجمع القاهرة ومجامع دمشق وبغداد، والأردن، وبيت الحكمة في تونس، والأكاديمية الملكية بالمغرب، والعجيب أن هناك مكتباً تم إنشاؤه باتفاق عربي للتنسيق وتوحيد المصطلح يسمى (مكتب تنسيق التعريب) بالرباط. (الحمزاوي، 2000م، الصفحات 177-178).

3- النزعة الفردية وما يقوم به المترجمون بشكل فردي، كل واحد وفق رؤيته وميوله الخاصة، فلا يكلف الواحد منهم نفسه للبحث عن اجتهادات من سبقه من المترجمين لينبني عليه ويبدأ من حيث انتهى صاحبه، فيسارع إلى وضع مصطلح عربي بأي طريقة من طرق صياغة المصطلح العربي مقابل للمصطلح الأجنبي، مما يؤدي إلى تعدد المصطلحات دون أهمية لذلك. (البوشيخي، 2007م، صفحة 38)

4- الغفلة عن سر خصائص اللغات وطبائعها ونواميس أبنيتها في تحركها وانتظامها، وأن الحضارة العلمية الحديثة أنتجت ثقافات لغات انضمامية التصاقية، تتوالد الألفاظ فيها بنسق أفقي بالتضام عن طريق الزوائد -سوابق وأحشاء ولواحق- بناء على خاصية النحت، الأمر الذي يختلف في اللغة العربية ذات الطبيعة الاشتقاقية، والتي يقوم التكاثر اللفظي فيها عن طريق التوالد العمودي، ونقل المصطلح من لغة نحتية كالفرنسية والإنجليزية إلى لغة اشتقاقية كالعربية والعكس ليست بالمسألة السهلة؛ لأن اللغات تتناظر في

عدد من الخصائص وتختلف في أخرى، وهو ما يصطلح عليه بـ(المنازل الشاغرة) كأن توجد -مثلاً- بعض الزوائد في اللغات النحتية ليست لها مقابل في اللغة العربية، كما يوجد في العربية ما ليس موجودًا في لغات أخرى، مما يتطلب مهارة في نقل المصطلح لتخطي هذه المشكلة: (المسدي، د.ت، صفحة 29 وما بعدها)

5- اختلاف لغات المصدر التي يؤخذ عنها المصطلح، فأصحاب التعليم الإنجليزي يتبنون المصطلح الإنجليزي، كأغلب علماء المشرق العربي، بينما يفضل آخرون للسبب ذاته المصطلح الفرنسي كعلماء المغرب العربي، ومن المعلوم أن المصطلح يقوم على خصيصة من خصائص مفهومه، وليس من الضروري أن تكون المصطلحات المتعددة بتعدد اللغات قائمة على اعتماد الخصيصة ذاتها في التسمية، فقد يصطلح على مرض أو علاج باسم صاحبه في لغة، وفي لغة أخرى يحمل صفة من صفات المرض أو العلاج، مما يؤدي إلى تعدد المصطلح العربي في مقابل مفهوم واحد. (البوشيخي، 2007م، صفحة 39)

6- الترادف اللغوي على مستوى لغة المصدر والهدف مما يؤدي إلى مصطلحات علمية مترادفة.

7- الخلط بين ترجمة المصطلح وتفسيره، ومن أمثلة ذلك إطلاق بعض المترجمين على (Phoneme) (الوحدة الصوتية)، وعلى (morpheme) (الوحدة الصرفية)، وعلى (etymology) (علم تاريخ الكلمات) أو (علم تأصيل الكلمات) (عمر د.، 1989م، صفحة 16)

آليات توحيد المصطلح العلمي

يقصد بتوحيد المصطلح العلمي أن يتم الاتفاق والتوافق بين أصحاب مجال علمي محدد على استخدام مصطلح بعينه، للتعبير عن مفهوم بعينه داخل لغة واحدة، ومن أهم المقترحات التي قدمت في هذا الصدد:

1- أن يتم استخدام طرائق صياغة المصطلح العلمي الجديد بالأولوية حسب الأفضلية، فيبدأ باستقراء التراث وخاصة ما استعمل منه من مصطلحات عربية واستقر عليها، للاستفادة منها، ثم التوليد بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت، وذلك طبقاً لما اتفق عليه في ندوة الرباط (1981). (البوشيخي، 2007م، صفحة 49)

2- اتباع الأسس المنهجية بطريقة علمية تقويمية ترتكز على: الاطراد وشيوع الفصيح، ويسر التداول، والملائمة أو دقة التناظر بين المصطلح العربي والأجنبي، وإيثار الكلمة التراثية على الكلمة المستحدثة، وإيثار اللفظ العربي على العامي والأجنبي وتعريبه عندما يتعذر وضع المصطلح العربي، والتوليد وكثرة الاشتقاق من المصطلح. (حجازي د.، 2007م، صفحة 277)

3- تقوم مجامع اللغة العربية في كل قطر بالتعرف على المؤسسات المعنية بوضع المصطلحات العلمية أو اعتمادها، وتطلب منها تزويدها بما لديها من مصطلحات علمية عربية وضعتها أو اعتمدها، ومن ثم تعمل على توحيد مصطلحات القطر مجالاً مجالاً وفق خطة توضع لذلك، ثم ترفع المصطلحات القطرية الموحدة إلى مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية لتوحيدها على مستوى العالم العربي. (حجازي د.، 2007م، صفحة 281)

4- التوثيق المصطلحي من خلال توثيق المصطلحات ومصادرها، والمعلومات عن المؤسسات المصطلحية والعاملين فيها من خلال الاعتماد على تصنيف علمي كتصنيف

ديوي العشري الدولي، وتصنيف مكتبة الكونجرس الأمريكية لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها. (القاسمي، 2007م ، صفحة 191)

5- أن يكون نقل المصطلحات باستخدام لغة محددة يتفق عليها المتخصصون في العلم كالإنجليزية، أو الفرنسية، أو الألمانية، أو اللاتينية، أو الأسبيرانتو، حتى لا يحدث تشتت في النقل، إلا أن هذا المقترح ظهرت فيه بعض العيوب بعد نقده، من ذلك على سبيل المثال: افتقاد الدقة في اللغة الإنجليزية، والتعقيدات النحوية والإملائية في اللغة الفرنسية والألمانية، والحاجة إلى صياغة عدد كبير من المصطلحات التي تعتمد على مفاهيم لا توجد في اللاتينية، وقلة انتشار لغة الإسبيرانتو في المجال العلمي. (بيتيو، 1983م، صفحة 161)

6- أن تستخدم كل لغة قومية في كل مجموعة من العلوم عددًا من المصطلحات المحددة تسمى بالمصطلحات الأساسية، تصاغ من خلالها النصوص العلمية، ويتم استبدال أي مصطلح أو تعبير آخر عن طريق الدوران حول المعنى الذي تدل عليه اللغة الأساسية. ومن سلبيات هذا المقترح أنه يقضي على دقة التعبير الذي يعد سمة أساسية من سمات المصطلح العلمي. (بيتيو، 1983م، صفحة 162)

7- التمييز بين المفهوم والعلامة اللغوية المعبرة عنه أساس مهم ومنطلق أساسي لتوحيد المصطلح، لذا يجب أن تكون صياغة المصطلح مزيج من العلم والحس اللغوي، فصناعة المصطلح الرشيق المهيئ للشيوخ ثمرة مزدوجة لجهدين أولهما: جهد المختص وهو صاحب العلم، وثانيهما: جهد العالم اللغوي، فالأول يضمن براءة المصطلح من اللبس، بتحديد معالم المفهوم تحديدًا دقيقًا، والثاني يؤمن مقبولية الصوغ بحسب الذائقة الجمعية، وهو ما يتصل بقوائم الأصوات وتوازن المقاطع واعتدال الأوزان، فالأول حقله المدلول، والثاني حقله الدال، ومن كلا العنصرين تتولد الدلالة الحسيفة الناجعة، فصناعة المصطلح حقل بيني مدارها علم مخصوص، وعلم اللغة؛ لأن المصطلح العلمي منتج لغوي يقذف به في سوق

التداول، فإما أن يروج فيثبت، وإما أن ينبذ فيكسد، كما أن صناعة المصطلح تقتضي دراية بقياس مقبولية المصطلح في التداول الذي يتطلب شيئاً من الاستشعار لمقومات الشيع لهذا المصطلح، (المسدي، د.ت، صفحة 27) كما ضمت المبادئ الأساسية في اختيار المصطلح العلمي ووضعه التي أقرتها الندوة العلمية التي أقيمت بالرباط فبراير 1981، بعنوان: "توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة" أن يشترك المتخصصون والمستهلكون في وضع المصطلحات. (البوشيخي، 2007م، صفحة 49)

8- الاهتمام بعقد الندوات والمؤتمرات على مستوى القطر للنظر في توحيد المصطلح العلمي كل في تخصصه، ليدفع بهذه المصطلحات إلى مكتب تنسيق التعريب لعرضها على مؤتمر التعريب. (حجازي د.، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، 1993م، صفحة 254)

النتائج والمقترحات

من خلال طرح موضوع المصطلح العلمي واستعراض أهم المشكلات التي يعاني منها المصطلح في واقعنا على المستويين المحلي والعربي، تبين الآتي:

1- المصطلح العلمي كلمة أو مركب لفظي واضح الدلالة في التعبير عن مفهومه، لا يحتمل اللبس ولا الغموض يتميز بالقبول اللغوي بين المتخصصين.

2- الاشتقاق من أهم خصائص اللغة العربية، التي تمكنها من تلبية كثير من الاحتياجات الدلالية والمتطلبات المصطلحية، في مقابل النحت الذي يعد سمة اللغات الهندوأوروبية .

3- المجاز من أهم طرائق صوغ المصطلح العربي لما له من قدرة على استيعاب المفاهيم الجديدة الطارئة على اللغات دون الحاجة إلى إدخال ما هو غريب على اللغة.

4- تعدد الترجمات والمذاهب في الوصول لمفهوم المصطلح الأجنبي، وذلك بسبب تفاوت ثقافة المترجمين، ومدارسهم اللسانية، الأمر الذي أحدث إرباكًا وتشويشًا في فهم العلم خصوصًا عند الباحثين المبتدئين، انعكس سلبيًا على استيعاب المعرفة العلمية وحسن تمثيلها، فعلى سبيل المثال مصطلح (Sémiologie) من ترجماته (علم العلامات، علم الإشارات، علم الدلائل، علم الأدلة، السيمياء، السيمية، السيميائية، السيميوطيقا، السيميولوجيا، الرموزية، علم الرموز).

5- لجوء بعض المترجمين إلى المزج بين الكلمة العربية والمعربة للتعبير عن المصطلح الأجنبي مثل ترجمة: (Syntagmatique) بـ(العلاقات السنتاكية)، وكذلك لجوء البعض إلى التفسير أو الوصف المفرط مثل ترجمة: (Diachronique) بـ(المحور التاريخي الزمني التطوري) والذي يوحي بضعف المترجم وعدم دقته، ومن ثمَّ يكون التشتيت لا التحديد الذي يتطلبه المصطلح العلمي.

6- التأخر العلمي الشديد الذي تعاني منه المجتمعات العربية في كافة التخصصات العلمية، مما جعلنا مستوردين للمصطلحات غير مصدرين، نواجه المشكلات المصطلحية من موقع الضعف والانهازم.

اقترح

اقترح على المستوى المحلي حلاً لمشكلة تعدد المصطلح العلمي للمفهوم الواحد، أن يتبنى كل علم من العلوم مدرسة معينة في المصطلح لتدريس هذا العلم، فعلى سبيل المثال في مجال علم اللسانيات، تعتمد الجهات العلمية الرسمية مصطلحات معينة تقرر بشكل رسمي يتم بها التدريس، بالضبط كما يتم تدريس النحو على طريقة المدرسة البصرية، مع الإشارة إلى الآراء الكوفية. مع وضع مادة لتدريس المصطلح العلمي والمشكلات الحافة به، في المرحلة

الجامعية حتى يستسنى للجميع فهم العلم بطريقة واحدة، لنضمن وظيفة المصطلحات العلمية في تأمين التواصل العلمي، فالمصطلحات مفاتيح العلوم.

المصادر والمراجع

- 1- ابن جنى، أبوالفتح عثمان. (ت: 392هـ). (د.ت) الخصائص، (تحقيق: محمد علي النجار)، المكتبة العلمية.
- 2- استيتية، د.سمير شريف. (2008م). اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، ط2، عالم الكتب الحديث.
- 3- أمين، أ. محمد شوقي. (1959م). جواز التعريب على غير أوزان العرب، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء (11).
- 4- الأنصاري، ابن هشام (ت: 761هـ). (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: (محمد محي الدين عبد الحميد). صيدا-بيروت، منشورات المكتبة العصرية.
- 5- أنيس، إبراهيم. (د.ت). الأصوات اللغوية، القاهرة-مصر، مطبعة نهضة مصر.
- 6- بارت، رولان. (1987م). مبادئ في علم الأدلة، ط2 (ترجمة: محمد البكري)، اللاذقية-سوريا، دار الحوار للنشر والتوزيع.
- 7- بافو، لماري آن. وسرفاتي، جورج إليا. (2012م). النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ط1 (ترجمة: محمد الراضي)، المنظمة العربية للترجمة.
- 8- بريور، ماري نوال غاري. (2007م). المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ط1 (ترجمة: عبد القادر فهيم الشيباني)، الجزائر.
- 9- بشر، د. كمال. (1972). كتاب "محاضرات في علم اللغة العام" لفردينان دي سوسير وموقعه في آثار الدارسين، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد (29).

- 10- بشر، د. كمال. (2000م). علم الأصوات، القاهرة-مصر، دار غريب للطباعة والنشر.
- 11- البوشيخي، د. عز الدين. (2007م). علاقة صوغ المصطلح العلمي وتوحيده، طرابلس-ليبيا، ضمن مؤلف (صوغ المصطلح العلمي وتوحيده)، مجمع اللغة العربية، الندوة العلمية الرابعة.
- 12- بيتيو، جيرار. (1983م). المشكلات المعاصرة للغة العلمية (ترجمة: د. حامد طاهر)، مجلة مجمع اللغة العربية، جز (52).
- 13- الجرجاني، الشريف (ت: 816هـ). (1985م). التعريفات، بيروت-لبنان، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح.
- 14- حجازي، د. محمود فهمي. (1972م). أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الإثنولوجية. مجلة عالم الفكر، مجلد (3) عدد (1).
- 15- حجازي، د. محمود فهمي. (1993م). الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة-مصر: مكتبة غريب.
- 16- حجازي، د. محمود فهمي. (2007م). توحيد المصطلح العلمي (الأسس الجمعية وآفاق المستقبل). طرابلس-ليبيا، ضمن مؤلف (صوغ المصطلح العلمي وتوحيده)، مجمع اللغة العربية، الندوة العلمية الرابعة.
- 17- حمداوي، د. جميل. (1997م). السيميوطيقا والعنونة، مجلة عالم الفكر، مجلد (25) عدد (3).
- 18- الحمزاوي، د. محمد رشاد. (2000م). رؤية عربية لتوحيد المصطلح العلمي وتقسيمه، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد (90).
- 19- الخطيب، د. أحمد شفيق. (2000م). منهجية بناء المصطلحات وتطبيقاتها، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، مجلد (75) عدد (3).

- 20- دي سوسير، فردينان. (1985م). دروس في الألسنية العامة، (ترجمة: الدكتور صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة)، الدار العربية للكتاب.
- 21- دي سوسير، فردينان. (1985م). علم اللغة العام، (ترجمة: دي يوثيل يوسف عزيز، مراجعة: د مالك يوسف المطلبي)، الأعظمية- بغداد- العراق، دار آفاق عربية،.
- 22- دي سوسير، فردينان. (د.ت.). فصول في علم اللغة العام، (ترجمه: من الفرنسية إلى الإنجليزية، واد باسكين، وترجمه من الإنجليزية للعربية، د أحمد نعيم الكراعين)، الاسكندرية-مصر، دار المعرفة الجامعية.
- 23- الدينوري، ابن قتيبة (ت: 276هـ—). (2007م). تأويل مشكل القرآن، ط2 (تحقيق: إبراهيم شمس الدين)، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.
- 24- الزبيدي، السيد محمد مرتضى. (1969م). تاج العروس من جواهر القاموس. (تحقيق: د.حسين نصار، مراجعة جميل سعيد، عبد الستار أحمد فراج). الكويت مطبعة حكومة الكويت.
- 25- سانو، د. قطب مصطفى. (٢٠٠٠ م)، معجم مصطلحات أصول الفقه، (قدم له وراجعه: دكتور محمد رواس قلعجي)، دمشق-سوريا، دار الفكر.
- 26- السعران، د.محمود. (د.ت.). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- 27- سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: 180هـ—). (1982م). الكتاب، ط2 (بتحقيق: عبد السلام هارون)، القاهرة-مصر، مكتبة الخانجي.
- 28- السيدي، د. محمد. (2007م). ضوابط نقل المصطلح اللساني "نموذج النحو الوظيفي"، طرابلس-ليبيا، ضمن مؤلف (صوغ المصطلح العلمية وتوحيده)، مجمع اللغة العربية ، الندوة العلمية الرابعة.

- 29- شاهين، د. عبد الصبور. (1993م). في علم اللغة العام، ط6، مؤسسة الرسالة.
- 30- الصالح، د. صبحي. (2009م). دراسات في فقه اللغة، بيروت-لبنان، دار العلم للملايين.
- 31- عبد العزيز، محمد حسن. (د.ت). التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعربة، دار الفكر العربي.
- 32- عمر، د. أحمد مختار. (1989م). المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، مجلد (20) عدد (3).
- 33- عمر، د. أحمد مختار. (1997م). دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب.
- 34- عمر، د. أحمد مختار (1998م). علم الدلالة، ط5، عالم الكتب.
- 35- عناني، د. محمد. (2003م). المصطلحات الأدبية الحديثة دراسة ومعجم إنجليزي-عربي، ط3، الشركة العربية العالمية للنشر-لونجمان.
- 36- فاخوري، د. عادل. (1996م). حول إشكالية السيميولوجيا (السيمياء)، مجلة عالم الفكر، مجلد (24) عدد (3).
- 37- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت:170هـ—). (د.ت). العين، (تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي).
- 38- فضل، د. صلاح. (1998م). نظرية البنائية في النقد الأدبي، ط1، القاهرة- مصر، دار الشروق.
- 39- القاسمي، د. علي. (2007م). التوثيق والتصنيف في علم المصطلح ودورها في توحيد المصطلح على النطاقين العربي والدولي. طرابلس-ليبيا، ضمن مؤلف (صوغ المصطلح العلمي وتوحيده)، مجمع اللغة العربية، الندوة العلمية الرابعة.

- 40- كانتينو، جان.(1966م). دروس في علم أصوات العربية، (ترجمة: د.صالح القرمادي)، نشریات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.
- 41- لاينز، جون.(1980م). علم الدلالة، (ترجمة: مجيد عبد الحلیم الماشطة، وآخرون)، البصرة- العراق، كلية الآداب جامعة البصرة.
- 42- ماريوباي.(1998م). أسس علم اللغة، ط8 (ترجمة: د. أحمد مختار عمر)، عالم الكتب.
- 43- المجدوب، عز الدين. (1987م). ثلاث ترجمات لكتاب فردينان دي سوسير، حوليات الجامعة التونسية، عدد (26).
- 44- مجمع اللغة العربية.(1953م). الكلمات التي أقرها المجمع في شؤون الحياة العامة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة-مصر، المطبعة الأميرية ببولاق، الجزء(2).
- 45- مختار، د.محمود.(1984م). مجمع اللغة العربية والمصطلح العلمي، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد (53).
- 46- مرتاض، د.عبد الملك. التأويلية بين المقدس والمدنس(2000م) مجلة عالم الفكر، مجلد (29) عدد(1).
- 47- المسدي، د.عبد السلام.(د.ت). قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب.
- 48- المغربي، عبد القادر بن مصطفى. (1908م). الاشتقاق والتعريب، القاهرة- مصر: مطبعة الهلال.
- 49- نور الدين، د.عصام.(1992م). علم وظائف الأصوات اللغوية (الفونولوجيا)، ط1، بيروت-لبنان، دار الفكر اللبناني.
- 50- وافي، د.علي عبد الواحد.(2004م). علم اللغة، ط9، نهضة مصر للطباعة والنشر.



المراجع الأجنبية

- 1- De Saussure, F.(2005). Cours de linguistique générale, Genève, Arbre d'Or.
- 2- De Saussure, F.(1966). Course In General Linguistics, Translated by Wade Backin, United State of America, McGraw-Hill Book Company.



Abstract:

The research aims at tackling the scientific term “concept” in general in terms of its meaning and coining in Arabic as an introduction to reaching its most important problems in our contemporary Arab reality, especially the problem of “term pluralism”, through the descriptive approach. In order not to make the study theoretical, the proposal has been made through practical representation by choosing a living model through which this problem is tackled. Besides, to explain the causes and suggested solutions of that problem, a linguistic term “concept” will be investigated, especially that of the Swiss linguist (Ferdinand de Saussure), which was mentioned in his memoirs. Saussure’s “concept” has become a central reference for his successor linguists. Moreover, he created a knowledge-cutting feature of the sciences of his predecessors through his unique linguistic thinking. Translators from different languages translated his notes into their languages, and therefore scholars could learn those terms. For many reasons, it will be mentioned in the course of research that there has been some variation, which may damage some points of view, in translating those concepts. A foreign concept can have a number of Arabic equivalents, which is rejected by the scientific method for what it has of a dangerous effect on receiving and representing knowledge. This knowledge requires conceptual terms so that they can be properly understood, especially for beginner researchers. Finally, the thesis ends with a number of findings and suggestions that contribute to solving this problem.

Descriptors:

Problem - term pluralism – linguistics - De Saussure - translation





د. محمود حمزه محمد



The scientific term and the problem of pluralism (the Saussure term as a model)

By

Dr, Mahmoud Hamza Mohamed Ali

Arabic department -Faculty of Alalsun -Luxor university